الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

كانون شباط 2021 م
العدد القادم آذار 2021 م
Feb. 2021
Next Issue Mar. 2021
العدد 138 | السنة السابعة

قبل الخبر وبعده ...

رأي الحدث

هل علينا أن ننتخب مروان البرغوثي؟

رولا سرحان

يبدو السؤال للوهلة الأولى سؤالاً انتخابياً دعائياً، مباشراً وسهلاً. لكنه أيضاً، سؤالٌ مبطنٌ، لأنه في المقام الأول سؤالٌ أخلاقي: هل ننتخبُ الأسير؟ الأسيرَ الذي يُحيل إلى البلاد الأسيرة على حد تعبير إلياس خوري فنعيدُ مركزةً فلسطين كقضية أخلاقية، كما كانت وكما ستظل دوماً؟ إن هذا الطرحَ المتسائلَ له شقه السياسي أيضاً، لأنه بالأساس سؤالٌ سياسي، ولعبةُ الانتخابات هي لعبةٌ سياسةٌ، وواقعيتها تعدم الأخلاق بل تنصِّبُ لها المشنقة، ومشنقة أخرى للحلم الثوري خارج أطر الواقعية السياسة والسياسيين.

إجابتي الأولى على هذا السؤال كانت بديهية بنعم. لأنها مرتبطةٌ بفكرة الحق والعدالة، ولأنه ليس هنالك قدْرٌ أسمى من تمثيلَ مأسَورية فلسطين ممن هو أسير. غير أن إعادةَ التفكير بالإجابة العاطفية المثالية الأولى مبنية على نفس المجادلة الأخلاقية التي طرحت في أكثر من مقام، والتي بدأت بالتسريبات الصحفية عن نية مروان دعَمه قائمة انتخابية ثانية لحركة فتح في حال لم تستجب الحركةُ لمطالبه بتوحيدها بما يشمل القيادي المفصول منها محمد دحلان. ومن ثم اتخذ هذا التصريحُ بعداً سياسياً تجاذبياً داخل الحركة نفسها عكس التوتر المزمن داخلَ حركة فتح توَّجهُ مروان بإعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية ما حفز قيادة فتح إلى إرسال مبعوثها حسين الشيخ لإجراء لقاء طارئ وصف بأنه محتدم داخل السجن، ساد بعده صمتٌ غير مفهوم لمروان.

وتصادى هذا العراك السياسي بين مروان وخصومه، مع طرح ألقى بهالة من الرمزية على المفاوضات السياسيَّة التي يجريهَا مروان داخل حركته، والذي تبنته نخب من المثقفين الفلسطينيين، وآخرون من أنصار مروان، ومن ثم عبر عنه إلياس خوري أبلغ تعبير في مقال يحمل شحنةً عاليةً من الرمزية والعاطفية، لتحمل هذهً الرمزية معه نخبة مهمة ومحترمة من المثقفين العرب والفلسطينيين، في بيانهم الصادر قبل أيام، في محاولة لإعادة موضعة القضية الفلسطينية في بعدها العربيً أولاً، وفي أيادي نخب حريصة على فلسطين وبعيدة عن النخب السياسيَّة المتصدرة للمشهد الفلسطيني، راغبةً في إخراج عدالة هذه القضية من إطار التجاذبات السياسية الفلسطينية الداخلية الضيقة التي قزمت القضية الفلسطينية وأنزلتها من

التتمة ص2

مشاريع الطاقة الشمسية.. معيقات تضع علامة استفهام على جدية الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال

الانتخابات الفلسطينية ... هل ستضم القوائم الانتخابية للفصائل أسرى داخل سجون الاحتلال؟

06

الانتخابات التشريعية القادمة مشاركة فاعلة من الشباب أم عزوف؟

08

فضائها الرمزي، إلى "زاروبةِ" الصراع على السلطة.

غير أن المجادلة الأخلاقية التي يحملها بيان المثقفين العرب، والمعاني التي تحدث عنها إلياس خوري وتحديداً بشأن واقعية الحلم بتغيير الواقع، هي أصلاً معانٍ تدفعنا لتحويل هذا الحلم إلى حلم أكبر. أوَد أن أستجيب لطرح خوري، وأن آخذ حلمه الثوري هذا إلى حلم ثوري أبعد، لماذا لا نطالب بترشيح أسير من أراضينا المغتصبة عام 1948، لماذا لا نرشح مثلاً المفكر والمثقف وليد دقة كي لا يكون سقف الحلم مسوراً في أراضٍ مسورة بهزيمة 67، بأراضي النكسة، وأراضي أوسلو والمستوطنات وجدار الفصل العنصري، وبمعادلات الحزب الذي هندس أوسلو.

ألا يحملنا حلمُ إلياس خوري لو أخذناه إلى مصدره الأصلي إلى امتدادنا الأصلاني، ويعيدُ تصدير العناوين الأصلية لهذه القضية، قضية أرضٍ ولاجئين وأسرى وشهداء ومنفيين ومهجرين. ألا يزيدُ هذا الأمر من الشحنة العاطفية والرمزية للحلم المنشود؟ أم أننا نريدُ حلماً أكثر واقعية، وأكثر قابلية على التحقق فنعودُ إلى نفس أدوات اللعبة التي بين أيدينا وبنفس شخوصها؟

إن مأسورية فلسطين هي مأسورية ذهنية تحولت إلى هزيمة أدواتية، تحيلنا لا شعورياً إلى التفكير بمخرجات للحالة السياسية الجاثمة على عقولنا بأن أخرجنا تلقائياً النكبة من المشهد وقزمناها إلى نكسة واتفاقيات هزيمة في أوسلو، وفي انتخابات أوسلو، وفي شخوص أوسلو وفي أسرى التنظيم الذي هندس أوسلو، حتى بتنا عندما نفكر بإحالتها إلى حلمٍ قابل للتحقيق نعودُ إلى واقعية أوسلو. علماً بأنهً لو أتاح النظام الانتخابي للمقترع الفلسطيني أن يختار أكثر من قائمة انتخابية واحدة لكنت انتخبت كل قائمة تحمل شعار فتح، ليس من باب الانتماء السياسي للحركة وإنما من باب أهميتها وطنياً، ومن باب أن فتح لا تستطيع مواجهة نفسها إلا وفق منطق الضرورة، والانتخابات تطلق أفعال الضرورَة عند فتح لأنها دائماً ما تضعها أمام مآزق وجودية، وهذا أمر صحي كي تواجه الحركة نفسها وكي تقف أمام المرآة وتنظر إلى وجهها المنهك وجسدها المبعثر على القوائم الانتخابية دون خطابات التلميع والشعارات الثورية علها تفكر من جديد في مغزى وجودها وأهميته وأهمية إحياء دورها الثوري النضالي التحرري.

إن إنتاج مأسورية فلسطين بالطريقة المطروحة هو عملياً إنزالٌ للحلم من غريزته الداعية إلى الحياة نحو قوقعته َداخل كهف أفلاطوني مظلم تشكل فيه الظلال الحقائقَ بل تتحول هي ذاتها إلى حقائق، وما نريده هو أن نطفئ هذه النار التي تعكس الظلال ونخرج من الكهف إلى سماء الحلم الثوري الأبعد من الحلم المأسور في أراض مأسورة ثلاث مرات: من الاحتلاَل والاستِّعمار؛ من النخب السياسية الفلسطينية المتصارعة على السلطة؛ ومن النكسة الأولى/67 والثانية/أوسلو.

ملف العدد

مشاريع الطاقة الشمسية.. معيقات تضع علامة استفهام على جدية الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال

عنبتاوي: الحكومة عليها البحث عن أسباب المعيقات ليستطيع المستثمر والمستهلك والجهات الرسمية الاستفادة من الطاقة الشمسية كحل استراتيجي لأزمات الكهرباء

- لا يوجد اتفاق بين شركة الكهرباء الإسرائيلية وأي جهة فلسطينية على مواصفات ومعايير الكهرباء الموردة إلى الضفة الغربية
- هناك مشاريع طاقة شمسية معلقة تضمن بيع الكهرباء الناتجة من الطاقة الشمسية بسعر 6 سنت أمريكي للكيلو في الوقت ذاته تضطر الحكومة لشرائه من الاحتلال بـ 12.5 سنت
- فلسطين ملتزمة باتفاقات دولية ترمي للوصول إلى نسبة 30% من الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030

أجرت صحيفة الحدث الفلسطيني مقابلة صحفية مع السيد عنان عنبتاوي - رئيس مجلس إدارة شركة قدرة لحلول الطاقة المتجددة حول العراقيل التي تواجه إنتاج الطاقة المتجددة في فلسطين، التي تعيش أزمة كهرباء أثرت على شتّى قطاعات اقتصادها، وتسعى جاهدةً للانفكاك عن الاحتلال، ومع ذلك لا تزال العراقيل أمام إنتاج الطاقة المتجددة قائمة إلى الآن. وفي ما يلي نص المقابلة:

عربي جونيَر
arabi junior
مع برنامج "عربي جونيَر"
أحلام اليوم.. مستقبل بُكره
مجموعة من المزايا البنكية وغير البنكية مع "عربي جونير" - برنامج التوفير الخاص بالأطفال واليافعين حتى عمر 17 سنة.
البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة
بالتل وجوال Ooredoo
1800333333
الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333
arabbank.ps
لمزيد من التفاصيل
يرجى مسح الـ QR code أعلاه
تطبق الشروط والأحكام.

خاص الحدث

ما هي أهم المشاكل أو المعيقات التي تقف أمام الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة في فلسطين؟

تلخص الأمر في عدة معيقات أساسية متعلقة بالبيئة المحيطة لإدارة الحكومة لملف قطاع الكهرباء وقطاع الطاقة بشكل عام وتحديدا الطاقة الشمسية. إن استمرار قيام هذه المعيقات حتى الآن يعطي انطباعا خاطئا أن الجهات الحكومية لا تعطي جدية عملية للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، على عكس التصريحات والأهداف المتداولة بهذا الخصوص. بل وعلى ما يبدو، لا ترى في الطاقة المتجددة حلاً لأزمة الكهرباء في فلسطين، التي أدت إلى أزمات أخرى كأزمة تراكم الديون، مصرةً على أن الحل يكمن في الحصول على الكهرباء من مصادر تقليدية، بالرغم من تهافت دول العالم لاعتماد الطاقة المتجددة كمصدر أساسي لتزويد الطلب على الكهرباء. فنشهد تركيز جهود بعض الجهات لتأمين الطلب المستمر في النمو على الكهرباء باستيراد المزيد من جانب الاحتلال أو الأردن وهو انطباع خاطئ ولا ينصف الحكومة، لذا لا بد من حلول حاسمة وجذرية لتغيير هذه المعيقات.

ونشهد اختلاطاً في المصطلحات والمفاهيم الأساسية، ومثال ذلك الإشارة إلى القدرة الكهربائية المطلوبة من التجمعات الفلسطينية وبالتالي كمية استهلاكها السنوية من الكهرباء، واختلاط مفهومها بالقدرة الكهربائية المزودة لها فقط. فمن المتعارف عليه أن الجهات الرسمية لا تملك تقديراً لكمية الطلب الفعلي من القدرة الكهربائية وتعبر عنه بالكميّة المزودة من الاحتلال على شتى نقاط الربط مع شبكاته، وهذا الاختلاط لا يأخذ بعين الاعتبار عديدا من مؤسسات وشركات اقتصادنا الوطني التي تنازع النمو بسبب قلة الكهرباء. هذا الاختلاط أيضا أحد تجلياته ما هو متعلق بحصة الفرد الفلسطيني من الكهرباء والتي تقل عن 1000 كيلو واط ساعة في السنة حسب الإحصاءات المعلنة، وبمقارنة هذا الرقم بمعدلات استهلاك الأفراد في الدول المجاورة تحت نفس الظروف، لا يتوقع أن يحتاج الفرد أقل من 3000 كيلو واط ساعة، وهو أعلى من 7000 كيلو واط ساعة في إسرائيل، ما يعني أن الفرد الفلسطيني يعاني أزمةً في حصوله على حصته الطبيعية من الكهرباء التي تجعله يتمتع بحياةٍ كريمة، وهذا الحد الأدنى من الحاجة الأساسية، وبمعزلٍ عن حاجات قطاعات الصناعة والاستثمارات المختلفة.

الحكومة تؤكد باستمرار على أهمية الطاقة الشمسية والانفكاك عن الاحتلال في مجال الطاقة، لكن لماذا لا نرى جهوداً فعلية عملية على الأرض لإزالة هذه المعيقات، وهل تعتقد أن لدى الحكومة الفلسطينية ما يبرر عزوفها عن التعاطي مع إنتاج الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية كحل ناجع لمشكلة الكهرباء في فلسطين؟

كما أشرت سابقا، فإن الجهات الرسمية قد تكون بحاجة لحلول سريعة لتلبية احتياجات المواطنين من الكهرباء، وقد ترى في مشاريع الطاقة الشمسية حلاً ثانويا لأزمات الكهرباء المتفاقمة في فلسطين، وبالتالي هي تنظر لعمل القطاع الخاص في مجالات الطاقة الشمسية على أنه مجرد استثمار إضافي في قطاع الطاقة وأنه حل تكميلي وليس حلاً جذرياً، وهذا الأمر يُصعب من مهمة أي مستثمر جاد لتطوير القطاع. ودون النظر إلى أن هذا الأمر سيسعف الاقتصاد الوطني الذي شهد عدة انكماشات في السنين الأخيرة لذا يجب رفع مستوى الأولوية باستثمارات الطاقة الشمسية ضمن منظومة الحلول الجذرية وليس الآنية.

من هنا يمكننا أن نفسر المحاولات الأخيرة للحكومة لتأمين كميات كهرباء إضافية بأسهل الطرق سواء من إسرائيل أو الأردن، لذلك عملت مؤخراً على تشغيل محطات قلنديا وصرة وبيت أولا، وهو ما يكشف عمليا إما عن عدم ثقتها بإمكانية مشاريع الطاقة الشمسية على تعويض النقص الموجود في قطاع الكهرباء، أو وجود معيقات على أرض الواقع قد تحتاج إلى وقت وجهد لتنفيذها وبالتالي عدم دعمها لكل مشاريع الطاقة الشمسية.

إن إحداث حلٍ عملي يسهم في الانفكاك عن الاحتلال يتطلب تخطيطاً دقيقاً وإدارة ذكية للمصادر المحلية، والأمور هذه تحتاج إلى تطبيق أسس ومعايير دقيقة ومفصلة لتعامل الحكومة مع احتياجات المواطنين الفلسطينيين من الكهرباء وتجنيد الشركاء والفرقاء والأطراف في هذه المعادلة ضمن ميثاق شرف لدعم الاستثمار في قطاع الطاقة الشمسية لصالح الاستراتيجية الوطنية برمتها بشكل شمولي.

يرى البعض أن المهم هو زيادة القدرة الكهربائية بغض النظر عن مصدرها، كيف تعلقون على ذلك؟

من المهم التأكيد أولا وقبل كل شيء على أن شراء الطاقة من الاحتلال مرهق مالياً لموازنة السلطة ولميزانية المواطن الفلسطيني أيضاً. والحقيقة الجلية أننا كفلسطينيين نعاني من شح دائم في الطاقة الكهربائية، ويلام على ذلك الموردون الحاليون للطاقة، اعتقاداً بأن القدرة الكهربائية من الاحتلال هي الوحيدة المتاحة. لا شك بأن الانفكاك خيار صحي ما دامت قد توفرت أمامنا فرصة الاستثمار في توليد الكهرباء محلياً بثمن زهيد وكلنا نرى المشاكل التي تعاني منها شركات نقل الكهرباء من المورد الإسرائيلي لذا علينا التشارك جميعاً في خلق بدائل وطنية.

أقدمت شركتنا على الاستثمار في قطاع الطاقة الشمسية بعد عدة دراسات لجدوى هذه المشاريع في الوطن، التي ستعمل على توليد كهرباء تلبي احتياجات الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجدنا فرصةً واعدةً تشكل في نفس الوقت حلاً مباشراً لأزمة الكهرباء في فلسطين، كونها من أرخص أنواع الطاقة عالمياً الآن، وهي الأسرع في التنفيذ والتخصيص.

إن أي توجه لمصدر توليد آخر، كاستخدام المحروقات، يحتاج إلى كمية كبيرة من المياه النقية لأجل استمرار توليد الكهرباء، وهذا غير منطقي في الوضع الفلسطيني الذي يعاني بالأصل من شح المياه، بالإضافة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لا يسمح بالحصول على المياه الجوفية من خلال حفر الآبار ولكن العنصر الأهم هو السرعة في تغيير الطاقة الشمسية ضمن خطة انفصال متكاملة متنوعة.

وهنا أود الإشارة وتذكير كافة الشركاء والجهات بأمر مهم آخر، وهو الاتفاقات الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين، فكونها جزءا من دول حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن هذا يلزمها بالاتفاقية الرامية إلى الوصول إلى نسبة 30% من الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة مع حلول عام 2030 لأجل حماية البيئة، وهذا يطرح تساؤلاً بأهمية دعم الحكومة الفلسطينية بتنفيذ التزاماتها الدولية في مجال الطاقة البديلة بحلول هذا التاريخ.

ميزات عرض شركة قدرة والكفالة السيادية

ما هي تجربتكم العملية في محاولة التغلب على المعيقات؟ وما هي نتيجتها؟

هناك تشجيع وقبول ولكن توجد معيقات عديدة يجب التغلب عليها ضمن روح الفريق تحت مبدأ أن الجميع رابح من هذه الاستثمارات

وأن الهدف الاستراتيجي واضح ومتفق عليه. لقد توجهنا للحكومة وقدمنا مقترحاً مباشراً لاتفاقية إطار عمل مبنية وفق مفاهيم اقتصادية تنموية. والعرض المباشر يعني الكشف عن الميزانية المخصصة للمشروع وسعر البيع والربح المنشود الذي ترمي الشركة لتحقيقه. وأساس هذا العرض هو طرح لتمويل وبناء وتشغيل عدة محطات طاقة شمسية بقدرة كلية 100 ميغا واط كمرحلة أولى، وبيع الطاقة الناتجة بـ 6 سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة، دعما لجهود الحكومة في تقليل سعر الكيلوواط ساعة الذي تشتريه الحكومة من الاحتلال بـ 12.5 سنت.

نرى أن إمكانية توفير مئات ملايين الدولارات من فواتير الاحتلال على مدى عمر المشاريع هو هدف استراتيجي، وقدمنا حرية اختيار المستفيد النهائي من المحطات مراعاة مع توجهات الحكومة مركزية الشراء وذلك لإتاحة فرصة تحقيق إيرادات مباشرة من اليوم الأول دون تكاليف. كما أن المرحلة الثانية قدمت حلول تخزين الطاقة الفائضة لتوفير الكهرباء بعد أوقات الذروة.

ولعل أبرز العراقيل والتي بحاجة لحلول ذكية هي افتقاد الاتفاقيات التجارية مع شركة نقل الكهرباء الفلسطينية لكفالة سيادية من وزارة المالية، على الرغم من اعتمادها في القوانين المصدرة في 2015 لتنظيم قطاع الطاقة المتجددة كأول خطوة من مبادرة الحكومة الفلسطينية لتنمية هذا القطاع.

التخطيط يتطلب معلومات عن البنية التحتية

أشرت إلى أنكم قمتم بدراسة قطاع الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما هي أهم الاستخلاصات والإشكاليات التي أوضحتها هذه الدراسات؟

في الحقيقة، هناك عدة إشكاليات، الإشكالية الأولى ظهرت عند إعداد الدراسة بعدم توافر معلومات عن الشبكات الكهربائية في فلسطين، نبعت عن انفراد كل مدينة أو قرية بشبكة بداخلها منفصلة عن القرى والمدن الأخرى، لتربط كل شبكة من شبكات قرى ومدن فلسطين مع نقاط ربط منفصلة مع الاحتلال لتغذية احتياجاتها الكهربائية. ووجدنا أن اختلاف الشبكة الكهربائية

في كل مدينة أو قرية أدى إلى تنوع البنى التحتية دون وجود مرجعية خاصة في التخطيط. وهذه الإشكالية تؤثر في المقام الأول على أي مستثمر جاد، وعلى الحكومة نفسها كذلك، كونها في أمس الحاجة للتخطيط لحل أزمة الكهرباء في فلسطين.

وبالنظر إلى تجارب العالم، وبالأخص الدول المجاورة، فإن التخطيط الذكي لاستغلال البنية التحتية بأفضل صورة وتقديم دراسات دقيقة لا يتطلب توافر المعلومات فحسب، بل يلزم وجود مرجعية فنية واضحة لفضّ التأويل والتخمين اللذان لا يمكن أن يشكلا أساسا لأي مشروع استثماري جدي.

ومن أبعاد افتقاد المرجعية في التخطيط للشبكات التي توزع الكهرباء على المواطنين الفلسطينيين؛ التشويش أو انقطاع في التيار الكهربائي، مما شكل عبئاً على مستخدمي الشبكات والموزعين في آن واحد. إذ إنه لا يوجد اتفاق بين شركة الكهرباء الإسرائيلية وأي جهة فلسطينية على مواصفات ومعايير الكهرباء الموردة لها، بمعنى أن الاحتلال يورد الكهرباء إلى نقاط الربط الفلسطينية دون وجود مرجعية لمعايير جودة الكهرباء المستوردة. وتكمن أهمية معرفة الحصول على كهرباء بجودة معينة بإتاحة إيجاد أفضل طريقة لتغذية المستخدمين لها.

يتجسد افتقاد هذه المبادئ في إدارة شبكاتنا الكهربائية بتأخرنا في توليد الكهرباء محلياً. كما أن تقنيات توليد وإدارة الطاقة، التي لا تزال تشهد تطويراً سريعاً جداً في أدائها وفعاليتها عالميا، في الزمن الذي نعيشه الآن تتيح لمنتجي الطاقة بتقديم أداء آمن وقابل لملائمة الاحتياجات الكهربائية لمختلف مستخدمي الشبكات من مصانع ومنشآت تجارية ومنشآت سكنية و زراعية. كما أن حلول التخزين الحديثة أصبحت مجدية للتطبيق.

قد تكون هناك فرصة لجميع الشركاء وأصحاب الشأن للعمل سويا على تصويب الوضع كما قلت سابقا لصالح كل الأطراف لأننا جميعا شركاء ولنا فرقاء.

لا توجد معلومات دقيقة عن الأراض

من المعلوم أننا نعاني من شح في الأراضي بسبب التصنيفات السياسية للمناطق (أ، ب، ج)، وبعض المناطق لا يمكن العمل أو إدارة مشاريع فيها، ومحطات الطاقة الشمسية تحتاج لمساحات كبيرة وواسعة من الأراضي، بشكل عملي هل يمكن اعتبار ذلك أحد المعيقات أمام مشاريع الطاقة الشمسية؟

إن محطة طاقة شمسية بقدرة 100 ميغا واط تحتاج إلى 1,200 دونم، وبالنظر إلى المساحات الكلية في مختلف التصنيفات السياسية للمناطق فهي مساحة ليست كبيرة ويمكن توفيرها. ولذلك، فمسألة المساحة ليست هي الإشكالية، وإنما ضبابية ملكيات الأراضي وتسويتها، وضعف الإعلان عن الأراضي الحكومية الممكن استغلالها لغايات الاستثمار في هذا النوع من المشاريع ولكن هنالك حلولا إذا كانت المعيقات الأخرى معالجة.

افتقاد الإرادة السياسية

كيف يمكن للحكومة أن تترجم أقوالها أفعالا في موضوع الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال في مجال الطاقة؟

أعتقد أن قرار الانفكاك عن الاحتلال في قطاع الكهرباء يحتاج إلى إرادة سياسية ملزمة بتعليماتٍ ولوائح تنظيمية وسن قوانين وتعليمات بهذا الشأن، وبعد توفر هذه الإرادة من الضروري توحيد المفاهيم والخطوط العريضة بشأن موضوع الطاقة الشمسية في فلسطين، والوصول لقناعةٍ مفادها أن مشاريع الطاقة الشمسية هي حلٌ منطقي علمي وصحيح وقابلٌ للتحقيق، وهذا ما تسعى الشركات الفلسطينية العاملة في مجال الطاقة الشمسية جاهدةً لإيصاله وإيضاحه للحكومة.

ما هي الطريق التي تقترحها قدرة لتطبيق رؤيتها بتزويد طاقة متجددة للمجتمع الفلسطيني؟

لا شك بأن تنظيم وإدارة هذا القطاع بحاجة إلى تكاتف كافة الأطراف بحثاً عن التكامل بين جميع أطرافه وسعياً لتحقيق المصالح المشتركة.

استثمرت قدرة بالفعل في العديد من الأمور لتطوير وتمكين قطاع الطاقة المتجددة، وتستعرض فيها خطوات تصميم أنظمة حديثة لتوليد الطاقة المتجددة تحاكي كافة تفاصيل الشبكات.

تقرير

الانتخابات الفلسطينية ... هل ستضم القوائم الانتخابية للفصائل أسرى داخل سجون الاحتلال؟

نادت بعض الفصائل الفلسطينية قبل الذهاب لحوار القاهرة الأخير مطلع فبراير الجاري، باستحداث مادة جديد تضاف إلى قانون الانتخابات تنص على أن "لكل قائمة انتخابية فائزة في انتخاب المجلس التشريعي الحق في استبدال أي عضو من أعضائها في المجلس يعتقل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أو موجود بالأسر، بعضو آخر وهو التالي من ذات القائمة طيلة فترة وجود العضو الأصيل في الأسر مع احتفاظ عضو المجلس الأصيل بحقه في العودة إلى مقعده في البرلمان على حساب العضو البديل إذا ما تم الإفراج عنه"، وهو ما أكدت بعض الفصائل أنها طرحته على طاولة نقاشات القاهرة.

الحدث - سجود عاصي

وأكد رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر، استعداد اللجنة لتمكين الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي من المشاركة في الانتخابات المقبلة من خلال الاقتراع، كما أن اللجنة ستوجه رسالة بهذا الشأن للجهات الرسمية الفلسطينية على رأسها الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية، "نطلب فيها تقديم طلب للاحتلال الإسرائيلي، لمنح الأسرى الفلسطينيين إمكانية الاقتراع في السجون".

وأعلن حسين الشيخ رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، أول أمس الأحد، أن السلطة ستطلب من حكومة الاحتلال الإسرائيلي، رسميا، السماح للأسرى الفلسطينيين في سجونها ومعتقلاتها بممارسة حقهم بالمشاركة بالتصويت في الانتخابات الفلسطينية. وقال إن ذلك، "حق مكفول لهم بالنظام والقانون الفلسطيني، تحت إشراف لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، تماما كما كفل لهم القانون والنظام حق الترشح".

وبحسب الناطق باسم لجنة الانتخابات المركزية فريد طعم الله، فإنه يحق للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الترشح للانتخابات من خلال وكيل للتوقيع على الأوراق المطلوبة وتقديمها للجنة، دون إمكانية أن يشاركوا في الإدلاء بأصواتهم الانتخابية.

وطبقا لإجراءات اللجنة، يحق للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية التسجيل والترشح للانتخابات بالوكالة، خاصة بعد أن قامت سلطات الاحتلال باعتقال العديد من المواطنين الفلسطينيين قبيل العملية الانتخابية في محاولة للتأثير على نجاحها. من جهة أخرى، ترفض السلطات الإسرائيلية قبول أية ترتيبات للسماح للأسرى بالمشاركة في عملية الاقتراع.

وشدد طعم الله في حديثه لـ"صحيفة الحدث"، على جهوزية اللجنة لإجراء الانتخابات داخل السجون لإشراك الأسرى في العملية الانتخابية. مستدركا: "لكن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي". مضيفا: خلال الانتخابات الفلسطينية السابقة، لم يشارك الأسرى الفلسطينيون في العملية الانتخابية، لأن طلباتنا قوبلت بالرفض.

وفي انتخابات 2006، أثارت لجنة الانتخابات المركزية والسلطة الفلسطينية موضوع مشاركة الأسرى في الانتخابات التشريعية ترشيحاً وتصويتاً، إذ طلبت اللجنة السماح لطواقمها بالوصول إلى المعتقلات الإسرائيلية، ووضع صناديق اقتراع داخل السجون أو إجراء هذه الترتيبات بالتعاون مع الصليب الأحمر، إلا أن سلطات الاحتلال رفضت ذلك.

ورغم ذلك إلا أن السلطة الفلسطينية لا تزال تطالب الاحتلال الإسرائيلي بتسهيل إجراء الانتخابات في القدس، مع غياب موضوع إجراء الانتخابية في سجون الاحتلال التي يمكث فيها أكثر من 4500 أسير حتى نهاية كانون الثاني 2021، وفق أحدث البيانات الصادرة عن نادي الأسير الفلسطيني.

وحسب مرسوم رئاسي سابق، من المقرر أن تُجرى الانتخابات الفلسطينية، على 3 مراحل، تشريعية في 22 مايو/أيار، ورئاسية في 31 يوليو/تموز، وانتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس/آب من العام الجاري.

ويستبعد رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس، أن يوافق رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو على السماح للأسرى الذين يدمرهم وينكل بهم ويعتدي عليهم يوميا، أن يشاركوا في في عملية ديمقراطية.

وقال فارس لـ"صحيفة الحدث": الأسرى هم أصحاب الحق في الاقتراع، لما قدموه من تضحيات بأعمارهم وحياتهم، ويمكن إشراكهم في الاقتراع بعيدا عن الطلب من الاحتلال، من خلال إجراء تعديلات على قانون الانتخابات بإتاحة مشاركتهم من خلال وكيل ينوب عنهم، بشروط خاصة ومحددة، كون العملية الانتخابية تشترط للاقتراع الحضور الشخصي.

وأوضح: "إحداث تغيير على قانون الانتخابات، أو إصدار مرسوم رئاسي بالخصوص، لتمكينهم من الاقتراع، يمكن أن ينفع كإجراء داخلي فلسطيني، دون أن نشحذ الموافقة من نتنياهو".

وأكد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قيس أبو ليلى، أن الجبهة تدعم توجه وجود أسرى في كافة القوائم التي تنوي الترشح للانتخابات التشريعية. قائلا: "لم نقرر طبيعة مشاركتنا في الانتخابات ولا تزال المشاورات جارية بالخصوص، وفي كل الحالات نعتقد أنه ينبغي أن يشارك الأسرى ضمن القوائم الانتخابية، وفي حال قررنا خوض الانتخابات في قائمة منفردة سيكون هناك موقع متقدم للأسرى فيها".

وحول التقدم بطلب للاحتلال من أجل إتاحة حق الاقتراع للأسرى داخل السجون، أشار، إلى أن من حق الأسرى أن يشاركوا في الانتخابات ترشحا واقتراعا،"وينبغي مواصلة الضغط على الاحتلال من أجل ضمان حقهم في الاقتراع في كل الحالات وينبغي لهم أن تكون لهم مكانتهم المرموقة في كل القوائم".

وفي ما يتعلق بمقترح الفصائل في القاهرة بإمكانية استبدال النواب المعتقلين في سجون الاحتلال بآخرين من نفس القائمة، أوضح: من الضروري تعديل القانون بالخصوص من أجل إدراجها ضمن اللوائح الداخلية للمجلس التشريعي، ويمكن للمجلس التشريعي القادم أن يتبنى مثل هكذا تعديل ويجعله جزءا من نظامه الداخلي، حيث إن من يتعرض للأسر من قائمة معينة يمكن أن يستبدل مؤقتا بمرشح آخر من نفس القائمة".

يأتي ذلك بحسب أبو ليلى، في ظل الإجراءات التي يتخذها الاحتلال الإسرائيلي من أجل تعطيل عمل المجلس التشريعي من خلال اعتقالات تطال النواب فيه، ولمواجهتها. مؤكدا: "يجب أن يكون هناك توافق وطني على هذه المسألة".

نزاهة وسير العملية الانتخابية

وبعد مرور أكثر شهر واحد على إصدار الرئيس محمود عباس المراسيم الرئاسية الخاصة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني؛ لا يزال الفلسطينيون يتناقضون حول تفاصيل العملية الانتخابية، خاصة ما يتعلق بالقوائم الانتخابية وطبيعة المشاركة ونزاهة سير العملية برمتها في ظل الكشف عن عمليات تلاعب طالت سجل الناخبين الأسبوع الماضي.

وعلى الرغم من أن لجنة الانتخابات المركزية لجنة محايد؛ إلا أنها وقعت اتفاقات ومذكرات تفاهم تهدف إلى تنسيق الجهود في مجال دعم العملية الانتخابية وتذليل العقبات التي تواجهها، والرقابة الشاملة عليها والمساهمة في توعية وتثقيف المواطنين خاصة النساء والشباب وتشجيعهم على المشاركة بالانتخابات العامة والمحلية 2021.

وتشترط المراقبة على سير عملية الانتخابات، أن يكون المراقبون حياديين يؤدون دورهم في مراقبة العملية الانتخابية دون التدخل في سيرها. وهو ما أكده الناطق باسم لجنة الانتخابات المركزية فريد طعم الله لـ"صحيفة الحدث" قائلا: إن اللجنة المركزية لديها إجراءات تضمن بها نزاهة وشفافية العملية الانتخابية التي ضمنها قانون الانتخابات واللجنة المركزية.

نزاهة الانتخابات في القدس

وأوضح طعم الله، أن عملية الاقتراع ستكون سرية بالكامل ضمن إجراءات شفافة، كما أن عملية الفرز تتم داخل مراكز ومحطات الاقتراع، ولا يتم نقل الصناديق قبل فرزها وإعلان نتائجها، كما أن العملية الانتخابية بحسب طعم الله، ستجري بوجود مراقبين محليين ودوليين وممثلين ووكلاء عن القوائم المرشحة بالإضافة إلى وسائل الإعلام على مدار العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بإجراء الانتخابات في مدينة القدس، أشار طعم الله، أن هناك بعض الإجراءات سيتم تنفيذها بالخصوص لضمان نزاهة سير العملية الانتخابية خاصة في ظل عدم وجود سجل انتخابي أو سجل مدني خاص بالمقدسيين حملة الهوية الزرقاء، ولكن ستكون هناك بروتوكولات خاصة لضمان نزاهتها.

وفي ذات السياق، أشار طعم الله، إلى أن الانتخابات في القدس موضوع سياسي تتابعه السلطة الفلسطينية، وليس من اختصاصات لجنة الانتخابات المركزية أن تتباحث مع الاحتلال الإسرائيلي بخصوصه، وهناك بروتوكولات من المفترض أن يتم الاتفاق بشأنها بين السلطة والاحتلال، يتم تبليغنا فيها بعد الانتهاء منها للمضي بناء عليها، ولكن إلى اللحظة لم يتم إبلاغنا ولم يصلنا أي شيء بالخصوص.

وأكدت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، على حق المواطنين الفلسطينيين من سكان مدينة القدس المحتلة، بالترشح والاقتراع في الانتخابات الفلسطينية 2021، بحيث يحق لهم الاقتراع والترشح دون اشتراط تسجيلهم.

وحول سير العملية الانتخابية، أكد الناطق باسم لجنة الانتخابات، "تنتهي عملية تسجيل الناخبين مساء يوم الثلاثاء الموافق 16 / 2 / 2021، ونسب التسجيل مرتفعة، بحيث إنه تم تسجيل أكثر من 88% من إجمالي أصحاب حق التسجيل، بما يزيد عن 2 مليون و492 ألف مواطن فلسطيني.

وقال: ندرس وضع بروتوكولات خاصة بالعملية الانتخابية بالشراكة مع وزارة الصحة الفلسطينية، والتي سيتم إصدارها قريبا لضمان سير العملية الانتخابية بأمان في ظل انتشار فيروس كورونا في فلسطين، وعملنا منذ البداية على اعتماد التسجيل الإلكتروني في سجل الناخبين إلا في حالات نادرة جدا، وهذا أحد البروتوكولات التي اتخذناها بسبب الوباء، كما أننا نعمل على زيادة عدد مراكز ومحطات الاقتراع، بحيث يستوعب المركز الواحد من 600 إلى 800 ناخب، وهو ما يتطلب زيادة عدد صناديق الاقتراع.

وأكد، أن القائمين على العملية الانتخابية سيلتزمون بإجراءات السلامة والبروتوكول الخاص بالعملية الانتخابية فور إصداره في الوقت القريب المقبل، والذي سيركز على التباعد وارتداء الكمامات والمعقمات وتنظيم وجود الناخبين وتفادي الازدحام في مراكز الاقتراع.

وحول معايير الدعاية الانتخابية للقوائم المرشحة للانتخابات، قال طعم الله، إن قانون الانتخابات وضع عدة معايير للدعاية الانتخابية، أهمها حظر ممارسة الدعاية الانتخابية قبل الموعد المحدد لذلك في 30/4، أو أن تستمر لما بعد الموعد المحدد في 20/5، ويشمل الحظر كافة الأشكال والوسائل سواء بعقد اللقاءات أو المسيرات أو الندوات أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة أو أي نشاط آخر يفسر على أنه دعاية انتخابية، بحيث تقوم اللجنة بمراقبة كافة أشكال وسائل الدعاية الانتخابية ميدانيا ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بمضمون الدعاية الانتخابية، أوضحت لجنة الانتخابات، أن هناك حرية في المضمون الذي سيتم تناوله خلال الدعاية الانتخابية، بوجود ضوابط بعدم استخدام الإساءة للآخرين أو استخدام الأماكن الدينية، وعدم التجريح والتشهير وغيرها.

وحول لقاء لجنة الانتخابات المركزية مع الفصائل في قطاع غزة، أشارت اللجنة، إلى أنه تم توضيح بعض القضايا المتعلقة بالانتخابات والعملية الانتخابية خاصة فيما يتعلق بالجدول الزمني وإجراءات اللجنة المتعلقة بالترشح والتسجيل والدعاية الانتخابية وآليات الرقابة.

وبحسب طعم الله: استمعنا لملاحظات الفصائل التي حضرت وأجبنا على تساؤلاتهم، وكان جميع من حضروا متحمسين ومتفهمين.

تقرير

الانتخابات التشريعية القادمة مشاركة فاعلة من الشباب أم عزوف؟

في الوقت الذي يجري فيه التحضير للانتخابات الفلسطينية على قدم وساق، لا تزال أسئلة كثيرة عالقة تتبادر إلى أذهان فئة الشباب، الذين نشأوا في ظل غياب انتخابي استمر لأكثر من 15 عاما، لعل أهمها أين يقع دور الشباب الفلسطيني من هذه الانتخابات؟

الحدث - سوار عبد ربه

يشكل الشباب الفلسطيني ما نسبته 30% وفق آخر إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتعتبر هذه الفئة اللبنة الأساسية في بناء وتطوير المجتمع الفلسطيني، لكن الواقع المعيشي لجيل الشباب يرسم صورة كئيبة عن مدى فعالية دورهم مجتمعيا وسياسيا وعلى كافة الأصعدة.

أرقام تعكس الواقع

واستنادا إلى الإحصائية ذاتها، تشكل نسبة الشباب الذين يشغلون مراكز صنع قرار في فلسطين1% فقط، وحول هذا قال مدير منتدى شارك الشبابي بدر زماعرة إنها "نسبة متدنية جدا بل لا تذكر في مجتمع تشكل القوى الاقتراعية فيه للفئة العمرية الواقعة بين 18 و28 عاما 40.2%".

ويرى زماعرة أن الجدية في إشراك الشباب لم نلمسها حتى تشريعيا رغم تعديلات القرار بقانون لقانون الانتخابات الفلسطيني. معتبرا أن الكارثة تكمن في أنه طلب من مليون و157 ألف شاب أن يقترعوا وفي المقابل حرمهم من حق الترشح.

ويوضح مدير منتدى شارك الشبابي أنه في حال أراد الشباب ترشيح أنفسهم وتشكيل قوائم يجب أن تزيد أعمارهم عن 28 عاما ما يعني أن 40% من المجتمع الفلسطيني فقد حقه في تشكيل قوائم، مشيرا إلى أن الفصائل لم تضغط بالشكل المطلوب واكتفت فقط بمطالبات خجولة هنا وهناك.

وفيما يتعلق بآليات تفعيل دور الشباب للمشاركة في الحياة السياسة قال زماعرة إن "المطلوب هو تخفيض سن الترشح واقتناع الفصائل بضرورة تجديد الدماء من خلال شبيبتها، على أن تقوم بدورها في تأهيلهم داخليا لخوض غمار الانتخابات والمعارك الانتخابية، ضمن برامج تعبر عن مصالح هذه الفئة، قبل الوصول إلى صندوق الاقتراع، إلى جانب ضرورة اقتناع الفصائل والمجتمع المدني بجدوى وجود الشباب بشكل فاعل لأنهم من سيشكلون المرحلة المقبلة".

ويعتبر زماعرة أن هناك غياب للإرادة لدى كل ما هو مكون سياسي في المجتمع ليقدم الشباب خطوة للأمام متسائلا "هل الفصائل لديها الاستعداد والقبول لضخ دماء جديدة في أحزابها؟"

وفيما يتعلق بالتغيير المترتب على إشراك الشباب في الحقل السياسي شدد زماعرة على أن التغيير سيكون إيجابيا عندما نرى الشباب في مراكز متقدمة وهذا يعني أننا نتعامل مع فئة جديدة ذات رؤية مختلفة ومتنوعة تضخ دماء جديدة إلى كل مكونات مراكز صنع القرار وهو مدخل لحياة سياسية أفضل.

وفي استطلاع رأي أعده منتدى شارك الشبابي عام 2015 كشف عن استياء وغياب الثقة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية ومؤسسات النظام السياسي الفلسطيني لدى فئة الشباب بالإضافة إلى امتلاكهم نظرة سلبية ونقدية عن إمكانية ممارسة أو تطبيق الديمقراطية.

وأظهر الاستطلاع أن 80% من الشباب وجدوا أن المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات الوطنية كانت غير مرضية، وغالبيتهم فضل البقاء بعيدا عن المشاركة السياسية المنظمة، رغم وجود عدد من الشباب الناشطين مجتمعيا والذين قاموا بمبادرات فردية من شأنها حشد الفعاليات والأنشطة والحقوق، إلى جانب وجود حركة شبابية لا مركزية في الجامعات.

وبحسب مدير المنتدى؛ هذه القضايا المستشرية في مجتمعنا دفعت الشباب خطوة للوراء ما أدى إلى إحجام كبير عن الحياة السياسية.

ويعاني جيل الشباب من حالة غياب عن الحضور العام ناهيك عن وجود فجوة كبير في الوعي السياسي لدى هذه الفئة، فبحسب زعامرة نسب اطلاع الشباب على الحياة السياسية تبدو متفاوتة، وهم بحاجة إلى تغذية من خلال مفاهيم وقيم وتربية حزبية كما كانت أيام الانتفاضة الأولى وما قبلها، مشيرا إلى أن الشباب عندما يعطون الفرصة داخل الأحزاب سيبدون اهتماما أكبر في الشأن العام وسيتصدرون الصفوف الأولى.

بدوره يرى الكاتب والباحث السياسي ساري عرابي، أن عزوف الشباب عن الحياة السياسية جاء نتيجة الظروف التي مر بها الفلسطينيون من بعد الانقسام حتى هذه اللحظة، الأمر الذي تسبب في إحباط للشباب، بالإضافة إلى سياسات تجريف الحالة الوطنية في الضفة الغربية على وجه التحديد بحرف أولويات الفلسطينيين ومحاولة فرض نمط في الحياة الاقتصادية التي تحيّد الجماهير عن الاهتمام بالهم العام، لا سيما وأنه خلال العقدين الأخيرين تفاقمت الحالة الاقتصادية الفلسطينية والبطالة نتيجة الحصار والملاحقة لتفاصيل الحياة اليومية للفلسطينيين عامة والشباب على وجه التحديد.

كل هذه أمور حيدت قطاعا واسعا من الشباب وأشغلتهم في قضايا متعلقة بالعمل والرزق ولقمة العيش، وحوّلت القضية السياسية لقضية نخبوية لفئة محدودة من القيادات الهرمة على حد تعبير عرابي.

ويؤكد عرابي، أن هذا كله لا يعني أن النتائج حتمية وأن الشباب في الانتخابات بالضرورة أن تكون مشاركتهم محدودة.

وفيما يتعلق بموضوع الترشح يعتقد الباحث السياسي

جوال
لمشتركي الفاتورة ومكس
ما حدا قدك!
3G جوال بعطيك شو ما بدك
النت معك عَطول #999*
#1 جوال
أو زور أحد معارضنا أو من خلال موقعنا الإلكتروني أو تطبيق حسابي

أن حركة حماس ستلجأ هي وحركة فتح إلى ترشيح وجوه جديدة "غير محروقة" ولم تشارك في أي انتخابات مضت، مشيرا إلى أنها أحزاب كبيرة وعندها خزان هائل من الشباب وليست عاجزة عن ترشيح أسماء منهم.

كيف تقلص اهتمام الشباب في الحياة السياسية؟

في هذا الجانب يقول الباحث السياسي إن المفهوم السياسي في فلسطين يختلف عن أي مفهوم سياسي في أي مكان بالعالم بحكم وجود الاحتلال، أي أن الفلسطيني بالضرورة يجب أن يكون مرتبطا بشكل أساسي وجوهري في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى مستوى جيل الشباب يعتبر عرابي أنه عنصر مركزي في مقاومة الاحتلال والاعتماد الأساسي سيكون عليه، قائلا: بالعودة إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنلاحظ أن الشباب كانوا عامود الأحزاب والفصائل الفلسطينية والأمر ذاته في الانتفاضة الثانية، كذلك الأمر في انتخابات الجامعات الفلسطينية وخاصة جامعة بيرزيت التي حظيت باهتمام مجتمعي بالغ، وظلت مظهرا أساسيا من مظاهر الحياة السياسية عند الشارع الفلسطيني وهي انتخابات شبابية بالدرجة الأولى.

ويضيف عرابي أن الأصل أن يكون الشباب هم العنصر الأساسي في الفصائل الفلسطينية من أجل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والأحزاب الفلسطينية القائمة اليوم أسسها شباب في يوم من الأيام، وبحسب عرابي هذا لا يعني أن الحال ظل على ما هو عليه وكما يفترض أن يكون، فالفصائل الفلسطينية عانت حالة من الترهل بسبب اختلاف الأولويات الفلسطينية، فبدلا من أن تكون الأولوية هي مقاومة الاحتلال صارت الأولوية هي إدارة سلطة فلسطينية في ظل الاحتلال.

وتابع الباحث السياسي قائلا: "هذه العوامل كلها جعلت الخصوصية الفلسطينية مختلفة في هذه الحالة، وبعض الفصائل الفلسطينية عجزت عن أن تستمر في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وبالتالي تحولت قيادات بعض الفصائل إلى قيادات هرمة وظل الشباب مجرد خزان انتخابي للاستعراض ووقود لمصالح هذه القيادات الهرمة".

آليات تفعيل دور الشباب

يرى عرابي أن إعادة النظر في الأولويات السياسية الفلسطينية جزء مهم من آليات تفعيل دور الشباب فلو كانت الأولوية هي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي سيعطى الشباب فرصتهم في الحياة السياسية الفلسطينية إلى جانب ضرورة وجود حريات فلسطينية وضرورة تعافي الحركة الطلابية الفلسطينية التي كانت تاريخيا حركة مشرفة ورائدة ومغذية للحياة السياسية، مردفا أنه بعد الانقسام عانت الحركة الطلابية عموما، وشهدت شبه سيطرة على ساحات الجامعات مع استثناءات محدودة.

مواقع التواصل الاجتماعي ميدان بديل لممارسة السياسة

في سياق مختلف، شكلت مواقع التواصل الاجتماعي عاملا مهما في نقل الحقل السياسي من الميدان إلى الفضاء الافتراضي، ووفرت فتحات ثورية جعلت من مواقع التواصل الاجتماعي منبرا بديلا في ظل تأزم الحياة السياسية الفلسطينية، يقول عرابي إن "فساد الحياة السياسية خلال المرحلة الماضية دفع مواقع التواصل الاجتماعي إلى مساعدة الناس على التعبير عن آرائها، وثقفت الناس سياسيا، لكنها في الوقت نفسه أثرت سلبا لأنها حالت دون الممارسة الميدانية وتسببت بنوع من الكسل السياسي والكسل في الممارسة الوطنية".

وطالب قطاع الشباب في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الرئيس محمود عباس والفصائل الفلسطينية بتخفيض سن الترشح لانتخابات المجلس التشريعي والرئاسة بما يضمن تعزيز مشاركة الشباب السياسية .

وشدد على ضرورة إشراك الشباب بالعملية الديمقراطية من خلال اعتماد تخفيض سن الترشح إلى 23 عاماً أسوة بسن الترشح لانتخابات المجلس الوطني وبخاصة أن هناك مئات الآلاف من الشباب الذين سيحرمون من المشاركة في الترشح لهذه الانتخابات وسيتم تهميشهم في حال لم يتم تعديل سن الترشح.

وأشار إلى أن الشباب الفلسطيني عانى بشكل مضاعف خلال السنوات الماضية جراء الانقسام السياسي والحصار والعدوان الإسرائيلي، داعين إلى تمثيل فئات الشباب بالقوائم والمقاعد الأولى للقائمة، انطلاقاً من أهمية الدور والنسبة الشبابية بالمجتمع والسجل الانتخابي.

وطالب بضرورة التفاف الشباب أنفسهم حول حقهم في المشاركة في الترشح ورفض تهميشهم من خلال تخفيض سن الترشح وضمان تمثيلهم في القوائم الانتخابية.

تقرير

الفلسطيني ... بين حصار كورونا وارتفاع نسب الفقر

لمّا كان الهمّ رفيقاً للفلسطيني منذ نكبته الأولى، وصار الوجع لزاماً ملاصقاً له، وصفة ينعى بها، وكم من إبرة وخيطٍ احتاج لرتق روحه المكلومة في كل انتكاسةٍ تحدث، لكنه اعتاد، وصار يتعامل مع كل مصيبةٍ كأمرٍ اعتيادي، وإن كان باجتياح العالم لمرضٍ ذو أثرٍ قويٍّ كالكورونا ما الجديد.

الحدث - ضحى حميدان

لكن، يظل الإنسان على صبره وجلده حتى يبكي أطفاله جوعا وبردا، يذوبُ قلبه وينكمش إن لم يستطع إشباع أفواه عصافيره الجوعى، وقد يحدث ذلك مع مجموعة توصف بالفقيرة في دولةٍ ما، أما أن تصير المجموعةُ قُرابةً نصف مجتمع، هنا تدُقُّ نواميس الخطر، بأن هناك مشكلة واضحة.

منذُ الإغلاق الأول الذي فرضته الحكومة الفلسطينية في آذار الماضي 2020، تبعاً للوضع الدولي المرهون بخطر مرضٍ كوفيد19-، الذي أجبرها على اتخاذ هذا القرار خياراً، التزم الفلسطينيون، حين كان الهلع سيد الموقف والجائحة في أوج قوتها، ونتيجةً لأزمةٍ جاءت بشكلٍ مفاجئ وبغير استعدادٍ مسبق، العديد من جوانب الحياة تأثرت بشكلٍ سلبي، ففي حين تعطلت أعمال العديد من أصحاب المشاريع والمحالّ والمصانع الكبيرة والصغيرة، آلاف العمال والموظفين أيضاً تعطلت أعمالهم، وجزءٌ كبيرٌ منهم فقدوا مصدر رزقهم، لتزيدَ عجلةُ الاقتصاد تهالكاً، ويتحولَ العديد من أصحاب الطبقات الوسطى إلى فقراء، ما جعل نسبة الفقر تزداد بشكلٍ لافت، ومن نسبة 29% عام 2017 ووفقاً لتقديرات جهاز الإحصاء المركزي، إلى رقم يتجاوز 35% بعد جائحة كورونا، ما صنع فجوة كبيرة في المجتمع وشكل أزمة عميقة فيه.

وكيل وزارة التنمية الاجتماعية داوود الدويك يقول لـ"الحدث"، إن الوزارة توقعت هذا الارتفاع في نسب الفقر نتيجةَ الجائحة، لكن من غير المعلوم حتى اللحظة إن كانت هذه النسب دائمة أم مؤقتة، بسبب تعثر العديد من الأعمال وعدم قدرتها على التعافي، ما اضطرها للاستغناء عن الأيدي العاملة فيها أو إغلاقها، وبالتالي دخول نسبة ليست بسيطة في مربع الفقر.

ويضيف الديك أن المساعدات التي تقدمها الحكومة تخفف من نسب الفقر بما لا يقل عن 10%، لكنها ليست كفيلة بإخراج الناس من فقرها، بل تساعدهم على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات، كما نوه على ضرورة خلق فرص عملٍ للعاطلين بوجود شركاء داعمين في وزارتي العمل والاقتصاد، ومواءمة التعليم ومخرجاته مع سوق العمل واحتياجاته، مؤكداً أن وزارة التنمية الاجتماعية لديها برنامجين للمساعدات؛ التحويلات النقدية والتمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة الأمر الذي يساعدها على إنشاء مشاريع مُدرة للدخل.

وعن المؤهلين للحصول على مساعدات الوزارة يقول الديك إن أي فردٍ يشعر بحاجته المادية وفقره يستطيع تعبئة طلب لوزارة التنمية الاجتماعية، ويتم لاحقاً زيارته ميدانياً، وتفريغ معلوماته على نظام خاص، وبناءً على عدة معايير كعدد أفراد الأسرة والحيازات السكنية والمادية وعدد الأطفال ووجود الإعاقة، يتمُ تقييم الحالة وبناءً عليها تُمنح مبلغاً أقله 750 وأكثره 1800 شيقل كل ثلاثة أشهر.

ويرى المحلل الاقتصادي هيثم دراغمة، أن الفقر والبطالة وجهان لعملة واحدة، وفي الربع الثاني من جائحة كورونا خلال عام 2020، وصلت معدلات البطالة إلى 26%، وفي ربعها الثالث كانت 27%، إلى أن وصلت إلى 30% نهاية العام، وهي فاقت نسبة 35٪ حتى اللحظة، ولأن الفيروس أثر على الوظائف والعمالة بشكلٍ عام، كان هذا الازدياد، الذي أفضى إلى ازدياد معدلات الفقر تباعاً.

ويؤكد دراغمة أن النسب المتداولة من الجهاز المركزي للإحصاء لا يجب بالضرورة أن تكون دقيقة، خاصة في موضوع الفقر، والسبب في ذلك يعود إلى ثقافة الخجل عند المواطن حين يُسأل إن كان يعمل أم لا، أو يعاني الفقر، وهنا العديد من الشباب ربما يضطرون لإخفاء الحقيقة بخصوص ذلك خجلاً.

وقال دراغمة: أما عن أوضاع العاملين لدى الاحتلال، ففي الحالة الطبيعية يدخل ما يقرب 135 ألف عامل إلى المستوطنات والداخل المحتل، ولكن مع ازدياد أوضاع المرض سوءًا في النصف الأول من العام قل هذا العدد إلى أقل من الربع، وبالتالي لم تزداد أعداد العمال عن 20 ألفاً، ولما كان هذا الانخفاض في الأرقام مهولاً، أدى إلى فقدان الدخول لعددٍ كبير من هذه الفئة، وبالتالي تحولهم إلى طبقاتٍ فقيرة.

وأضاف: من أصل 160 ألف منشأة عاملة في الحالة الطبيعية؛ لم تعمل منها سوى 20 ألفاً منذ بدء الجائحة، وهذا يعني أنّ حوالي 170ألف عاملٍ في هذه المنشآت تعطلوا عن أعمالهم، ولم يبقَ على رأس العمل منهم سوى 30 ألفاً، وهذه الأرقام ستؤدي بشكلٍ أو بآخر لتراجع القدرة الشرائية للمواطن، وستخلق فجوةً كبيرة في قدرته على تلبية احتياجاته الأساسية.

وبحسب دراغمة؛ "لا يمكن الحديث عن وضع الضفة بمعزلٍ عن غزة، التي تتفاقم الكارثة الإنسانية فيها بشكلٍ أكبر، وتزداد فيها حالات الفقر المدقع، نظراً للحصار من جهة وعدم وجود إمكانية للتشغيل، ما يعني أن عدد الفقراء والعاطلين عن العمل يفوق نصف مجمل السكان، وحتى إن كان الشخص يسمى بعاملٍ أو موظفٍ لمجرد حصوله على عامل، فهذا ليس مقياساً لخروجه من دائرة الفقر، فعندما يبلغ الراتب الشهري لأسرة مكونة من ستة أشخاص حوالي 1400 شيقل، هذا لا يعني أن مبلغا كهذا يكفي لقضاء الحاجات الأساسية، وعندما تنقص المواد الضرورية البيتية نستطيع تصنيف العائلة ضمن مَجمع الفقراء".

"الذي يزيد مشكلة الاقتصاد الفلسطيني سوءًا كونه استهلاكياً بدرجة أولى، في ظل عدم تواجد خطط تنموية مستدامة، أضف إلى ذلك أن الاقتصاد برمته يعتمد على قطاعاتٍ بسيطة كالخدمات والزراعة والصناعات الخفيفة مما يجعله لا يؤتي ثماره بالشكل المطلوب، لذلك ولأن أرضية الاقتصاد هشةً بالأساس، فقد تأثر بفعل الجائحة، ولا يوجد ما يُسعفه فلا احتياطٌ نقدي، ولا ادخار، وطبيعة حياة الفلسطيني تعتمد على راتبٍ يفي بالحاجة بشكلٍ يومي، لذلك أي هزة يتعرض لها الاقتصاد ككورونا أو غيرها تخلقُ ركوداً فيه، ولأنه غير مدعم بأساسات فصار مشوهاً غير قادرٍ على مقارعة الأزمات التي تعصف بالحالة الفلسطينية، ولأنّ مخطط الشأن الاقتصادي ووجود راسمين للسياسات الاقتصادية مغيبين بالأصل، أدى ذلك إلى افتقار الوصول إلى خططٍ واضحة في حالات الطوارئ"، حسب قول دراغمة.

ويوضحُ دراغمة أن الحديث عن استفحال حالات الفقر وانهيار الاقتصاد بمعزلٍ عن دور الاحتلال هو ضربٌ من العبث، فلا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه في إعاقة التوسع التجاري بيننا وبين الدول الأخرى، وتكدس الشيقل في الأراضي الفلسطينية وعدم استغلاله لعدم إمكانية استبداله بالعملات الصعبة، وهذا كله من شأنه أن يحصر العلاقة التجارية مع الاحتلال فقط، وعدم الانفتاح التجاري على العالم.

وفي السياق ذاته يؤكد دراغمة أن بناء اقتصادٍ متين بحاجة إلى إرادة سياسية بدعم من العالم أجمع، لإعطاء الفلسطيني القدرة على تحسين أوضاعه تحسباً لأي طارئ، فقد كشَّفت جائحة كورونا الفلسطيني وعرّته بشكل كامل، ومن يدري ربما تأتي هزاتٌ أخرى تعصف بالعالم الذي

نحنُ جزءٌ منه، ما يستوجب الجهوزية لأي طارئ قادم، لكن الاحتلال ومنذ اتفاقية أوسلو يسعى لجعل هذا الاقتصاد مُتهالكاً قدر المستطاع، حتى يتسنى له ابتزاز الحكومة سياسياً.

ولفتت المختصة بالشأن الاقتصادي إخلاص طمليه، أن تقرير مكتب رئيس الوزراء والفريق الوطني لمتابعة أهداف التنمية المستدامة أوضح أن نسبة الفقر الوطنية المبنية على الاستهلاك كانت 25% وارتفعت منذ عام 2017 لتصل إلى 30% حتى اللحظة، كما أن الإحصاءات في غالبها تركز على الفقر المبني على الاستهلاك، فيما لا يجب إغفال الفقر المبني على الدخل، موضحةً الفرق بينهما بأن الأول يقاس بقدرة الشخص على تلبية الاحتياجات الضرورية جداً للاستهلاك وعندما لا يستطيع ذلك يصنف تحت خط الفقر، وأما الثاني فيعني الدخل الذي يحصل عليه الفرد والكفيل بتلبية احتياجاته، وعندما لا يحصل الفرد على الحد أدنى من الدخل المقر في قانون العمل، والذي قد لا يكون كافياً بالأصل، فهنا يعتبر الفردُ فقيراً أيضاً وإن كان يعمل بدخل ثابت.

وتقول طمليه: "إن نسب الفقر المبني على الدخل تتجاوز 47%، وهذا لا يؤخذ بالحسبان، وله تبعات عدة، فلا يستطيع الفرد الادخار، وقد يضطر للاستدانة وربما يعجز عن دفع الضرائب والفواتير، ما يحرمه من خدمات أساسية، لذلك حدّث الفريق الوطني لمكافحة الفقر البيانات، وأكد خلال قراءة النسب أن الفقر المبني على الحرمان والتهميش يأخذ نسب 80% والفقر المادي 20%، وإن تم العمل وفق هذين المفهومين، سيؤدي ذلك إلى تنمية مجتمعية وليس فقط سد حاجات أساسية ثم نعطي ظهرنا للفقير مهمشين أبعادا أخرى علينا إمعان النظر بها، كالتعليم والصحة وظروف السكن والقدرة على امتلاك أصول، وكفالة الحريات شخصية".

ولا يمكن الحديث عن الأزمات الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا بمعزلٍ عن الآثار الاجتماعية التي سببتها، لذلك ترى أستاذة علمِ الاجتماع في جامعة بيرزيت رُلى أبو دحو أن الكثير من القطاعات ذات الرواتب البائسة بالأصل أغلقت أبوابها، وبالتالي خسرَ الآلاف وظائفهم، كعاملات الحضانة وعمال الفنادق والمطاعم وقطاع الخدمات، ومثال ذلك مدينة بيت لحم المعتمدة بشكلٍ أساسي على السياحة، وفي ظل بداية الجائحة داخلها كانت الخسارات كبيرة.

في المقابل تؤكد أبو دحو أن بداية الجائحة حين كانت الإغلاقاتُ محكمة، ظهرت مبادرات شبابية أخذت على عاتقها جمع التبرعات للأسر المحتاجة التي فقدت دخلها ومصدر رزقها، وتصف أبو دحو المبادرات بالجميلة التي ذكرت الشعب بالزمن الجميل، وقت الانتفاضة حين كان التعاضد سيد الموقف، ومن الناحية الأخرى كشفت الجائحة عن الكم اللا أخلاقي لرأس المال الفلسطيني.

تقول أبو دحو: "برزت عمليات نهب شركات الاتصالات والبنوك التي ساهمت في تأزيم الموقف، ولطالما تغنت هذه الشركات بمفاهيم المسؤولية المجتمعية، وعندما جاء دورها لكي تثبت هذه المسؤولية واقتضى الموقف المحافظة على موظفيها ورواتبهم، تخلت عنهم، ليس هذا فحسب فلم تراعي لا شركات الاتصالات حاجات الطلاب للتعليم الإلكتروني ولم تقدم مبادراتٍ حقيقية للتخفيف عن كاهل المواطن، ولا البنوك تنازلت عن حقوقها ولم تقدم تسهيلاتٍ بخصوص دفعات القروض المتراكمة والشيكات الراجعة، وهذا كله كشف عن الجشع الذي يمارسه رأس المال".

أما عن الدور الحكومي فترى أبو دحو أن الحكومة حاولت أن تقوم بدورها في بداية الجائحة، وأخذت خيار الإغلاق كما الكثير من دول العالم، والبداية شهدت التزاماً من المواطنين، لكن في وقتٍ لاحق لم يستطع الناس الصمود، وعجزت الحكومة عن توفير البدائل حتى يلتزموا منازلهم، احتاجت الناس للعمل وصاروا جوعى وفاق ذلك قدرتهم على التحمل، وهنا كانت إشكاليةٍ الحكومة مع الشعب.

وتضيف أبو دحو: "لدينا إشكالٌ آخر في إدارة الملف ما بعد الصدمة الأولى، وفي أول خمسة شهور من الجائحة، احتاجت الحكومة أن تجرب الخيارات المتاحة، وقد جربت وهو من حقها، لأن المجتمع كان في حالة صدمة ، بين مُصدقٍ وآخر معتبراً ما يحدث مؤامرة، ولكن بعد ذلك حدثتً مشاكل أخرى، حولَ الطعومات مثلاً، من سيأخذها ولمن الأولوية، والكميات القليلة التي وفرتها السلطة من سيتلقاها، وللأسف دار الحديث عن أبناء مسؤولين ليسوا على سلم الأولوية، والواضح لكل العالم أن الطاقم الطبي وكبار السن هم الأساس في سلم الأولويات، وهناك تجاوزات أخرى، كطاقم إعلامي يتلقى اللقاح بمبرر تشجيع الناس، والحديث الجدي أن الناس ليست بحاجة لمن يشجعها لأن الجميع ينتظر وصول دوره بالحصول علىٍ اللقاح، لذلك هناك مسؤولية أخلاقية تم تجاوزها، وبدلاً من تخصيص المطعوم للطاقم الطبي الذي هو جيشنا الأول الذي تكفل بحمايتنا من هذا المرض، حصلت التجاوزات، وهناك فساد كبير في إدارة الطعومات، كما هو الحديث عن الفساد في إدارة المساعدات المالية وكيف تم توزيعها".

وعن الحلول الممكنة للخروج من الأزمة التي وضعنا فيها الاحتلال وجائحة كورونا على حدٍ سواء يقول الخبير الاقتصادي دراغمة: "حتى بوجود الاحتلال نحن بمقدورنا تقديم شيء والحد من الكوارث التي تعصف بالاقتصاد الفلسطيني أو التخفيف منها، ولكن نحن لا نعمل بالشكل المطلوب، وهذه صرخة في آذان راسمي السياسات الاقتصادية للتخطيط بالشكل المطلوب، والبحث عن المهارات ذات الكفاءة التي يمكن أن تخطط بشكل سليم، وبالتالي التخفيف من وطأة الاحتلال، هذا سيفضي إلى تطورٍ في المسار السياسي، لأن أي تدهورٍ في الاقتصاد من شأنه أن يؤثر علىٍ القرار السياسي الفلسطيني، وقد عُرّضنا للابتزاز مراراً في كل مرة قلنا فيها إننا لا نقبل إملاءات دولة الاحتلال ونرفضها ولن نقبل أن نُحارب بالمقاصة، وظننا أن توجها للمجتمع العربي سيساعدنا، وللأسف المجتمع العربي أمره ليس بيده فهو يتلقى الأوامر من الولايات المتحدة، لذلك نحتاج للتخطيط الصحيح حتى نذهب باتجاه استقلال القرار السياسي الفلسطيني دون أن نبقى تحت ابتزاز دولة الاحتلال".

XL
Energy Drink
XL مواهب
غناء
Ali Gatie _ What if i told you that i love you cover
عدد الاصوات 8
قم بالتصويت
غناء
صوت جبلي وطربي ، بإمكاني غناء كل الألوان
عدد الاصوات 4
قم بالتصويت
غناء
Tamally Maak - Amr Diab
تملى [Cover by Husam Qabas]
عدد الاصوات 5
قم بالتصويت
غناء
رمزي دلول من غزة ، موهبتي الغناء
عدد الاصوات 4
قم بالتصويت
Download on the App Store
GET IT ON Google Play
حمل تطبيق XL PALESTINE الآن
وشارك موهبتك لتحصل
على جوائز كاش شهرية.
XL
Energy Drink
UNIPAL يونيبال

تقرير

التطهير العرقي سياسة الاحتلال المتجددة والشيخ جراح الضحية

ارتكبت الحركة الصهيونية سياسة التطهير العرقي بجميع مراحلها ضد الشعب الفلسطيني، حيث كان القادة الصهاينة يصدرون أوامر تقضي بتطهير المناطق التي كانت تستولي عليها قواتهم من المواطنين الفلسطينيين، وبرزت هذه السياسة بشكل خاص بين عامي 1948-1949 وظل يمارسها الاحتلال حتى الوقت الحاضر بأشكال مختلفة، لا سيما في مدينة القدس التي تواجه اليوم شتى أنواع الممارسات العنصرية.

الحدث- سوار عبد ربه

ووفقا لدراسة أعدها الباحث الفلسطيني نزار أيوب «عملت سلطات الاحتلال على تغيير الوضع الديموغرافي في شرقي القدس من خلال استهداف الوجود الفلسطيني في المدينة والحد من أعداد الفلسطينيين مقابل الزيادة الممنهجة لأعداد المستوطنين وذلك بانتهاج سياسات وإجراءات تحول دون تمكن أي فلسطيني من ممارسة حقه الطبيعي في الإقامة والعيش داخل القدس، وبالتالي ترغم الكثيرين من مواطني المدينة، الفلسطينيين على الهجرة القسرية لخارجها».

لعل حي الشيخ جراح في القدس الشاهد الأبرز على السياسة الإسرائيلية الممنهجة ضد السكان الأصليين والذي ترجع قضيته إلى ما قبل احتلال المدينة بعشرة أعوام، اذ تواصل سلطات الاحتلال هناك الاستيلاء على بيوت الفلسطينيين، وتصدر قرارات تجيز اقتلاع الأهالي من مساكنهم وسط رفض للعائلات بالخروج والتسليم لأمر الاحتلال.

عادت قضية الحي إلى واجهة الأخبار بعدما أصدرت محكمة الاحتلال المركزية ردا بالرفض على طلبات الاستئناف المقدمة من 4 عائلات مقدسية من الحي وهم (اسكافي، الكرد، الجاعوني والقاسم) ، وكان قد صدر في أيلول من العام الماضي قرار إخلاء4 عائلات من الحي، وتبعه قرار آخر في الشهر الذي يليه يقضي بإخلاء 3 عائلات أخرى وهم (حماد، الدجاني، وداوودي) بحسب ما أوضح المواطن كرمل القاسم في لقاء مع صحيفة الحدث.

وقامت العائلات السبع بتقديم طلب استئناف للمحكمة المركزية العليا، التي بدورها نظرت في القضية ورفضت طلب الاستئناف، وأصدرت قرارا في شباط 2021 بإخلاء المجموعة الأولى من عائلات الحي، وبموجب قرار المحكمة، يتعين على العائلات الأربع إخلاء منازلهم بتاريخ 2/5/2021، وفقا للقاسم.

وأوضح القاسم وهو صاحب أحد المنازل المهددة بالإخلاء أن المحكمة ستعقد جلسة أخرى، الشهر القادم للبت في القضية ذاتها للمجموعة الثانية من العائلات، ومن المتوقع أن يلقوا المصير ذاته لأن العائلات كلها تعاني ذات المشكلة.

وتابع القاسم: «بعدما رفضت المحكمة المركزية طلب الاستئناف، ستتوجه عائلات الحي إلى المحكمة العليا، لتستئنف على قرار المحكمة، خلال 60 يوما، وهي المهلة التي تمنحها المحكمة للاستئناف، مشيرا إلى أنه غير متفائل، لأن محاكم الاحتلال عنصرية وترفض فتح الملفات والدخول في تفاصيل القضية».

ويرى كرمل القاسم أن العائلات تمتلك حجة قانونية قوية وأوراق تثبت ملكيتهم للأرض والبيوت، لكن المحكمة ترفض التعاطي مع الأوراق وهذا ما يثبت صحة أقواله فبحسب قوله «لو كان للمحكمة من الحجج القانونية ما يثبت ملكية المستوطنين للأراضي لما رفصت فتح الملفات والتعامل مع تفاصيل القضية».

وأنشئ حي الشيخ جراح في القدس عام 1956 بموجب اتفاقية وقعت بين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والحكومة الأردنية، وفي حينه استوعب الحي 28 عائلة فلسطينية هجرت من أراضيها المحتلة عام 1948.

وفي تفاصيل القضية يقول القاسم إن: «جميع العائلات في الحي لاجئة، وطلب منا تسليم كرت اللاجئ وفقا للاتفاقية المذكورة، مقابل عقود ايجار متجددة، على أن يطوبوا البيوت باسمنا لاحقا، ونحن نمتلك عقود ايجار من وزارة الأشغال الأردنية تثبت صحة القول لكل بيت».

ويردف: «بيوتنا بنيت عام 1956 أي قبل الاحتلال ب 10 سنوات، من قبل الحكومة الأردنية مقابل تسليم كرت اللاجئين، وقامت العائلات لاحقا باسترجاع كروت (الأونروا) لأنها حق مكتسب لن نتنازل عنه».

وحاولت بعض العائلات أن تطوب البيت باسمها لكن الحكومة الأردنية رفضت، وظلت تجدد الايجار حتى قدوم الاحتلال عام 1967 ما أدى إلى إنهاء وجودها في فلسطين، وبقيت الأرض بلا صاحب.

وبالعودة للعام1967 قام الاحتلال الإسرائيلي بشن هجوم على المواقع الأردنية في حي الشيخ جراح، ثم طوق الاحتلال المدينة من الشمال والجنوب، في حين سقطت الأحياء خارج سوق القدس القديمة، واستمر القتال داخل شوارع المدينة.

وتنتهج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، سياسة التطهير العرقي التي تستهدف مواطني القدس الفلسطينيين بصفة خاصة.

40 عاما من المطاردة في المحاكم وتزيد

في العام 1972 قامت جمعية استيطانية برفع قضية على الحي وادعت ملكيتها للأرض وللمنازل في الحي، وقاموا بتطويب الأرض باسمهم بدائرة الأراضي، بطريقة غير قانونية وغير سليمة، وفقا للقاسم.

وفي التسعينات قامت الجمعيات الاستيطانية ببيع الأرض المدعى ملكيتهم لها، لشركة إسرائيلية مقرها أمريكا، ومنذ حينها والشركة تطالب عائلات الشيخ جراح بالأرض والبيوت، ولا تزال المحاكم بين الجمعيات الاستيطانية واللاجئين مستمرة.

وعام 2008 استطاع المستوطنون أن يستولوا على أول بيت في الحي يتبع لعائلة الكرد، وعام 2009 تم الاستيلاء على منزلين آخرين لعائلة الغاوي المكونة من 7 إخوة ومنزل لعائلة حنون المكون من 3 إخوة، وفي اليوم ذاته تم تشريد 10 عائلات وإخلاء المنزلين المذكورين.

ويكمن الخوف الأكبر بالنسبة للعائلات بحسب القاسم بأن القرارات ستنطبق على الجميع لأن القضية واحدة ولا أحد يمتلك حجة أقوى من الآخر، وإذا أخلوا البيوت، سيشمل هذا القرار الجميع، وأي عائلة سيتقرر خروجها، ستفتح باب الخروج من الحي للعائلات الأخرى.

وطلبت المحكمة الإسرائيلية من العائلات أن تصادق عقود الايجار التي تمتلكها، لأن العائلات تمتلك صورا غير مصدقة عنها، ومن خلال السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة الخارجية وشؤون القدس، حاولت العائلات أن تمشي بهذا الإجراء، وطالبت حكومة الأردن، بإرسال النسخ المصدقة، لكن العائلات ما زالوا بانتظار الأوراق المطلوبة حتى هذه اللحظة.

ومنذ سنوات وأهالي الحي يحاولون الحصول على هذه الأوراق لكن دون جدوى، كما تواصل محامو العائلات وأهالي الحي مع الجهات الأردنية والجهات الرسمية الفلسطينية للعمل على الحصول على هذه الاتفاقات وما زالت المحاولات مستمرة.

وأشار القاسم إلى أن هذه الأوراق لن ترجع البيوت للعائلات لكنها ستدعم القضية وسيكون دليلهم أقوى أمام المحكمة.

وبحسب اتفاقات القانون الدولي عندما تقوم حكومة بالأخذ من حكومة أخرى بغض النظر عن وجود احتلال يجب أن تلتزم بالقرار.

وكان قد صدر مؤخرا رسالة من رئيس الوزراء الأردني، وتم تسليم جزء من الأوراق لكن القاسم يقول إنها ليست الأوراق المطلوبة والتي ستفيد حي الشيخ جراح بصفة خاصة.

وقامت العائلات بإحضار خبراء محليين معترف فيهم إسرائيليا وأثبتوا بدورهم أن الأرض ليست للمستوطنين، وأن تسجيلهم في (الطابو) مبني على أوراق مغلوطة، ومع

ضغوطات كبيرة من العائلات أحضروا رئيسة (الطابو) إلى المحكمة لكنها ادعت انها لا تفهم العربية وليس لديها فكرة عن الموضوع.

وتكمن أهمية حي الشيخ جراح بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي في كونه يشكل مدخلا رئيسا لشرقي القدس، كما أن الاحتلال يعمل على بناء مستوطنة تمتد إلى الجامعة العبرية، لذلك فالحي يشكل موقعا استراتيجيا بالنسبة لهم.

السياسة أقوى من حصن القانون

يعتبر القاسم أن ما يحدث في الحي هو موضوع سياسي بحت، فمن الناحية القانونية العائلات محصنة وتمتلك حججا قانونية قوية، والجانب الإسرائيلي غير قادر على إثبات ملكية الأرض، مشيرا إلى أن الاحتلال حاول استغلال وجود الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في الحكم ليسارعوا في إصدار قرارات الإخلاء، لما قدمه الأخير من هدايا للاحتلال على حساب الفلسطيين.

الشرطة في خدمة المستوطنين

المسألة لم تتوقف عند اقتلاع المقدسيين وطردهم من منازلهم فبات الحي اليوم قسمة يتشاركها الفلسطينيون والمستوطنون الذين يعكرون صفو العائلات في محاولة منهم لدفع العائلات إلى التسليم للأمر الواقع، والخروج من منازلهم.

وتتعرض بيوت العائلات في الحي لمحاولة سرقة مستمرة من قبل المستوطنين، بالإضافة إلى التضييق عليهم في مواقف السيارات ورمي النفايات أمام منازل الفلسطينيين، بحسب القاسم، الذي أوضح أن أي احتكاك يجري بين السكان والمستوطنين، تهب الشرطة للوقوف إلى جانب أبناء جلدتها، ولأخذ إجراءات تعسفية قد تصل إلى السجن ضد الفلسطينيين، رغم أنهم المعتدى عليهم.

وأشار القاسم إلى أن عائلة الكرد وهي إحدى عائلات الحي المهددة بالإخلاء تتقاسم منزلها مع المستوطنين، الذين استولوا على نصفه عنوة عام 2009، بالإضافة إلى أنه تحول إلى مرتع للمستوطنين الذين يأتون لإثارة الفوضى وللقيام بتصرفات لا أخلاقية في المنزل، هذه التصرفات ليست عبثية بل تأتي في إطار التضييق على العائلة والحي.

وكانت ابنة الحي منى الكرد قد نشرت مقطعا مصورا أوضحت فيه تفاصيل الاستيلاء على نصف بيتها، وجاء فيه: «حاول والدي أن يحصل على ترخيص من بلدية الاحتلال مئات المرات، لبناء غرفة إضافية بجانب المنزل، لكن دون جدوى، فقرر أن يباشر البناء، ليأتي بعدها قاضي محكمة الاحتلال ويغلق الغرفة مدة 9 سنوات، دفعنا خلالها حوالي 29 ألف دولار غرامات بحجة أنه مبنيا بلا ترخيص».

وتابعت الكرد: «نهاية عام 2009 صدر قرار من محكمة الاحتلال يجيز للمستوطنين السكن في المنزل، وطالبت العائلة بهدمه لكن محكمة الاحتلال رفضت، ونهاية العام دخل المستوطنون بحماية من شرطة الاحتلال إلى المنزل واستولوا على الغرفة المغلقة، وسكن فيه شبان تتروح أعمارهم بين 17-25 عاما.

ويتابع كرمل القاسم: «الأجواء في الحي متوترة دائما وغير مريحة ومقلقة بالنسبة لنا، ويوجد خوف دائم وقلق من المعيشة، وإحساسنا بأننا الطرف الأضعف وأننا غير قادرين على التصرف مزعج للغاية».

إلى جانب كل ما سبق، قامت قوات الاحتلال بإبعاد العديد من شبان الحي عنه، وعن أشغالهم في القدس.

ماذا لو أقرت المحكمة بالإخلاء؟

حول هذا يقول القاسم أن العائلات تمر في مرحلة صدمة، ولا تمتلك البديل ولم تتخيل يوما أن تترك بيتها في القدس، ناهيك عن عدم وجود إمكانيات للسكن في مكان آخر، وعن عدم وجود دعم.

وهناك تجربة لعائلة الغاوي التي صدر بحقها قرار إخلاء، وعاشت فترة طويلة في الخيام لأنها لا تملك البديل.

ويتأمل القاسم مساعدة من جميع الأطراف الدولية ومن السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الأردنية والدول العربية.

من جانبه أوضح محامي العائلات سامي ارشيد في لقاء مع صحيفة الحدث أن المحامون ماضون في القضية، وسيقدمون طلب استئناف للمحكمة العليا وبموجبه سيطلبون تدخل المحكمة العليا كي تلغي قرارات المحكمة المركزية ومحمة الصلح وقرار الاخلاء.

وفي سياق آخر يجمل ارشيد صعوبات القضية بالتالي: «الصعوبة التي تكمن في القضية أن القانون الإسرائيلي مبني على أساسين متناقضين ومبادئ القانون الدولي، ف»إسرائيل» تعتبر أن «القدس الشرقية» أراضٍ غير محتلة، وجزء من أراضيها، لذلك قامت بتنفيذ القانونَ الإسرائيلي متجاهلة بذلك القانون الدولي في القدس.

ومن جهة أخرى قامت «إسرائيل» بتشريع قانون يقوم بإعادة ما يسمى أملاك الإسرائيليين ما قبل عام 1948 إلى إصحابها الإسرائيليين ويتغاضى عن أي حق لفلسطيني يشغل هذه العقارات أو قام باستلامها بموجب اتفاقية مع الحكومة الأردنية، كما أنها لا تعترف بذلك.

ويوضح المحامي أن هذا التشريع نفسه لا يسمح للفلسطيني الساكن في «القدس الشرقية» والذي أصبح مقيما بدولة «إسرائيل» بأن يطالب بأي ممتلكات فقدها عام 1948 في الداخل الفلسطيني.

تقرير

الانتخابات الفلسطينية الجديدة.. حماس وفتح بحاجة للتنازل فيما بينهما

ترجمة الحدث - براء بدر

نشرت الكاتبة داليا حتوقة مقالا في مجلة فورين بوليسي الأمريكية حول الانتخابات الفلسطينية جاء فيه:

قبل ستة عشر عامًا، وقفتُ في طابور خارج مدرسة ابتدائية في رام الله، في الضفة الغربية، لتأكيد اسمي على قائمة التسجيل والتصويت في أول انتخابات فلسطينية تجري منذ عام 1996. كانت الانتخابات الرئاسية لعام 2005 هي المرة الوحيدة التي سأشارك فيها في انتخابات فلسطينية، وأذكر أنني كنت متحمسة لفكرة أن أكون جزءًا من عملية صنع القرار في الأراضي الفلسطينية مثلما كنت متحمسة بشأن بقعة الحبر الأزرق على إصبعي السبابة. الآن، يبدو أنني قد أحصل على فرصة للتصويت مرة أخرى. لكن الظروف لا يمكن أن تكون مختلفة.

جاءت الانتخابات الرئاسية لعام 2005 في أعقاب الانتفاضة الثانية وأعطت أملاً جديداً للأراضي الفلسطينية، التي حطمها الغزو الإسرائيلي الشامل ومقتل "زعيمهم" ياسرعرفات. لقد اختار عرفات رئيس الوزراء الفلسطيني السابق محمود عباس- الذي كان يحظى أيضًا بدعم فتح والولايات المتحدة- ليخلفه في قيادة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. في تلك السنوات، كانت حماس وعدد قليل من الأحزاب اليسارية الصغيرة هي المعارضة الوحيدة لفتح.

فاز عباس في الانتخابات بسهولة، وحقق هامشًا كبيرًا من الانتصار على أقرب منافسيه وسط إقبال كبير على التصويت. يبدو أن لديه ما يكفي من التفويض لترويج أجندته وهي إجراء محادثات سلام مع إسرائيل وإنهاء المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

في ذلك الوقت، أشاد عباس بالانتخابات باعتبارها مؤشرًا واضحًا على تطلعات الفلسطينيين إلى الديمقراطية. لكن في ذلك الوقت أيضا، لم يكن أحد- بمن فيهم أنا- يعلم أن الرجل الذي سيخلف عرفات سيظل على رأس السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد 16 عامًا.

ما زال يعيش الفلسطينيون، اليوم، تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقد رأوا أيضًا الرئيس عباس يدمج تقريبًا جميع المؤسسات الفلسطينية التمثيلية خلال فترة ولايته. لا يجلس عباس على رأس حركة فتح، أكبر حزب سياسي فلسطيني والحزب الحاكم في الضفة الغربية فحسب، بل إنه يرأس أيضًا السلطة الفلسطينية - وهي نتيجة ثانوية لاتفاقات أوسلو وتهدف إلى العمل كهيئة حكم مؤقتة في الأراضي الفلسطينية- ويرأس منظمة التحرير الفلسطينية، التي تمثل، ظاهريًا على الأقل، الفلسطينيين في الداخل والشتات وكل المناطق.

لقد أدى هذا النوع من القيادة الثلاثية إلى تقييد كبير لنتائج السياسات الانتخابية في الأراضي الفلسطينية، لدرجة أنه، وفقًا لاستطلاع حديث، يعتقد نصف الفلسطينيين أن الانتخابات التي تجري في ظل الظروف الحالية لن تكون حرة ونزيهة.

بقيت الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية مطلبًا عالميًا إلى أن تبين أن نتائجها لا تتناسب مع أجندة المجتمع الدولي. كانت آخر مرة أجريت فيها انتخابات برلمانية- في عام 2006- حيث فازت حماس بانتصار حاسم على فتح. لكن النتائج لم تحترم من قبل إسرائيل والمانحين الغربيين، الذين يعترفون بحماس كمجموعة "إرهابية". ولذلك عزز المانحون دعمهم لفتح. وبعد أن هدأ الغبار، رفضوا التعامل مع أعضاء حماس وبدلاً من ذلك قطعوا المساعدات عن الفلسطينيين، مما أدى في النهاية إلى انقسام بين غزة (التي تحكمها حماس) والضفة الغربية (التي تحكمها السلطة الفلسطينية بقيادة فتح) والتي لا تزال قائمة حتى اليوم. السخرية من العملية السياسية الفلسطينية والافتقار إلى الثقة في قدرة حماس أو فتح على القيادة أصبحا دعائم أساسية للمجتمع الفلسطيني. ليست هذه هي المرة الأولى منذ عام 2006 التي تدعو فيها السلطة الفلسطينية لإجراء انتخابات، لكن في الماضي، كان يبدو دائمًا أن هناك سببًا لإلغائها. في بعض الأحيان كانت القضايا لوجستية، وأخرى سياسية. والسؤال المتكرر هو كيف يمكن إجراء الانتخابات (أو مفاوضات السلام في هذا الصدد) في حين أن الضفة الغربية وقطاع غزة تحكمهما مجموعتان منفصلتان.

الانقسام بين فتح وحماس هو مبدأ مفضل للسياسيين الإسرائيليين الذين يزعمون أن الفلسطينيين ليسوا بعد شركاء مناسبين للسلام. لكن الأمر ليس كما لو أن غزة والضفة الغربية لديهما خيار السعي لتحقيق الوحدة السياسية، فقد أشارت إدارة رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مرارًا وتكرارًا إلى أنها ستتعامل مع عباس والسلطة الفلسطينية في رام الله كما تعامل حماس في غزة إذا قرر الطرفان أن يتحدوا معًا- أي "كإرهابيين" تتعارض معهم إسرائيل.

بعد الإدراك المتأخر للمعيقات، إذا يمكن افتراض أن الانتخابات الفلسطينية 2021 لن تتم.

عرقلة الاحتلال للانتخابات

عندما أجريت آخر انتخابات تشريعية في عام 2006، أعاقت السلطات الإسرائيلية التصويت في "القدس الشرقية"، التي تحتلها وتسيطر عليها. ومن بين الأشكال الأخرى لقمع الناخبين، منعت إسرائيل قيادات حماس من القيام بالحملات الانتخابية والترشح، واقتصر العدد الإجمالي للناخبين على 5000. وبالنظر إلى هذا السجل، من غير الواضح ما إذا كانت إسرائيل ستسمح حتى بإجراء تصويت في "القدس الشرقية" اليوم.

الخلاف الفلسطيني الداخلي

هناك أيضًا مسألة الخلاف الفلسطيني الداخلي، الذي جعل من المستحيل تقريبًا إجراء انتخابات تمت الدعوة إليها سابقًا. والآن بعد أن أصدر الرئيس عباس مرسوم الانتخابات، يتعين على فتح وحماس الاتفاق على الجهاز الأمني المسؤول عن تأمين التصويت وعلى أي محكمة ستعالج الخلافات القانونية المحتملة. وقد رفضت حماس بالفعل سلطة المحاكم الإدارية التي تم إنشاؤها حديثًا، والتي أنشأها الرئيس عباس للفصل في الطعون الانتخابية.

إن التغلب على بعض هذه العقبات يجعل من السهل تخيل وضع تكون فيه الانتخابات ضرورية وعملية. يجب أن تكون أولوية الانتخابات التمهيدية إجراء إعادة تشغيل كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي - على الرغم من اعتبارها ذات مرة الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني - أصبحت لفترة طويلة بمثابة "ختم مطاطي" لإطالة حكم النظام السياسي. وبالتالي يجب أن يتم الحوار بين فتح وحماس في هذا السياق.

تنازلات منظمة التحرير الفلسطينية وفتح مقابل تنازلات حماس

كما يجب أن يضمن هذا الإصلاح المؤسسي قدرة حماس والمجموعات الأخرى على الاندماج في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث إنه لطالما كانت حماس شوكة في خاصرة منظمة التحرير الفلسطينية.

هناك عدة طرق يمكن من خلالها دمج حماس في منظمة التحرير الفلسطينية، لكن النسخة الأكثر شعبية التي تم تداولها في الدوائر الدبلوماسية تشير إلى أن تفصل حماس رسميًا بين الجانبين السياسي والعسكري، مثلما فعلت فتح. وبهذا ستبقى كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، على قوائم دولية مختلفة "كجماعة إرهابية محظورة"، ولكن ستكون حماس معفاة من العقوبات.. يجب تقديم تنازلات ضرورية من جميع الأطراف- تنازلات منظمة التحرير الفلسطينية وفتح مقابل تنازلات حماس- لضمان إنشاء جبهة فلسطينية موحدة.

كما هو الوضع اليوم، قد تدير حماس وفتح قائمة مشتركة من المرشحين للانتخابات التشريعية الفلسطينية، والتي من المقرر إجراؤها في الربيع- إذا وافقت حماس على عدم تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية هذا الصيف.

محاولة الانتخابات الأخيرة للسلطة الفلسطينية لا تتعلق بتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية، ولكنها بالأحرى صدع في إظهار بعض مظاهر الوحدة بينما يتولى بايدن زمام الأمور في واشنطن. يأمل عباس أن يؤدي الحصول على موافقة بايدن إلى العودة إلى مفاوضات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية -ظاهريًا- السبب الوحيد لبقاء السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في نهاية المطاف، لا يمكن للفلسطينيين أن يأملوا في انتخابات ناجحة- سواء كانت رئاسية أو برلمانية أو محلية- بدون إصلاح مؤسسي طال انتظاره. كما ويجب على إسرائيل أن تكون مستعدة للتفاوض علنا مع قيادة جديدة تضم حماس. ومن المعروف أن إسرائيل تتفاوض باستمرار مع حماس عبر وسطاء مصريين، لذا فإن هذا ليس طلبًا كبيرًا. وعلى الولايات المتحدة بدورها أن تتعلم قبول نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة، حتى لو لم تعجبها النتائج. عندها فقط يمكن أن تكون الانتخابات في الواقع ممارسة للوحدة الوطنية التي يحتاجها الفلسطينيون بشدة.

جديد
حتى 0% تسرب من الجوانب*
Pampers®
الحفاضة رقم 1 بالعالم*
رقم 1 مبيعات بالعالم
Pampers baby-dry™ air 12h
يونيبال UNIPAL

تقرير

تعرّيك أمام الكورونا ثم تغلف دخانك.. آخر مزحات الحكومة الإسرائيلية مع الفلسطينيين

الحدث - سلام صبيح

يدور في الأشهر الأخيرة صراع خفي بين شركات استيراد الدخان للسوق الفلسطيني وبين قرار صادر عن وزارة الصحة الإسرائيلية بتوحيد أغلفة الدخان المستورد للأراضي الفلسطينية، كان أحد تجلياته منع إدخال كميات كبيرة منه في مطلع ديسمبر من العام الماضي.

لا يمكن فصل محاولات التحكم والسيطرة الإسرائيلية عن سياق السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالواقع الفلسطيني، ولا يمكن مناقشتها في إطار المزاعم الإسرائيلية بأن ذلك يساهم في العزوف عن التدخين، لأنه وبعبارة مختصرة "من يمنحك الموت لا يمنحك الحياة".

إذا ما الذي يجري؟ وما هي مكامن خطورته؟. الرد على هذا السؤال يأتي في شقين: الأول تفنيد المعلن إسرائيليا عن أهداف هذه الخطوة. الثاني، العودة إلى الاتفاقيات الاقتصادية الناظمة للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ومحاكمة هذه الخطوة من خلالها.

لم يكن انتشار فيروس كورونا دليلا استثنائيا على الحرب التي يشنها الإسرائيليون على الفلسطيني باعتباره "إنسانا لا يستحق أن يُعامل كباقي الناس" وإنما كان دليلا قريبا على ذلك.

فقد كشفت صحيفة بلومبرج أن إسرائيل لم تعد تستخدم لقاح موديرنا، ومع ذلك تخزّن 100 ألف جرعة من اللقاح كانت قد اشترتها في وقت سابق.

الصحيفة أوضحت أنه في الوقت الذي تسعى الدول الأخرى إلى الحصول على لقاحات كورونا بكل الطرق من بينها فلسطين، تقوم "إسرائيل" بتخزينها، وأنها لا تزال ترفض تزويد الفلسطينيين بها، بل وتعرقل وصولها لهم رغم الفائض الموجود لديها ورغم كل المطالبات الدولية والفلسطينية في هذا الشأن.

وفي نفس السياق، جاء تقرير لصحيفة هآرتس الإسرائيلية ليكشف أن إسرائيل قامت بتطعيم العمال الأجانب الذين يعملون في القطاعات المختلفة لديها، إلا أنها ترفض تطعيم العمال الفلسطينيين، لتبقيهم وعائلاتهم عرضة للإصابة بكورونا، في خطوة تكشف أقصى درجات التميز والتعامل اللاإنساني تجاه الفلسطينيين.

إذا لا يمكن للإسرائيليين الادعاء أن الهدف من خطوة توحيد غلاف الدخان هو محاربة الظاهرة في المجتمع الفلسطيني، لأنها تركت هذا المجتمع منهكا مكشوفا أمام فيروس كورونا، الذي يعتبر جائحة عالمية تتطلب تجاوز المعايير السياسية الأساسية في التعامل، ومع ذلك تصر إسرائيل على التعامل مع الفلسطينيين على أساس سياسي كقوة احتلال تريد استنزاف ما لدى الآخرين من قوة وصحة وحياة، وهذا ينقلنا إلى التطرق للشق الثاني من الإجابة على الأهداف الإسرائيلية.

تأتي هذه الخطوة في وقت تحاول فيه إسرائيل التحلل من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع الفلسطينيين، لكنها وبذكائها المعترف به، تختار في كل مرة التحلل من قطاع يغذي مصالحها السياسية والاقتصادية، أي ما يخدم خزينتها ويضعف خزينة الآخرين أو ما يرسخ رؤيتها السياسية ويضعف طموحات الآخرين، وكأنها تقوم بمراجعة كل تفاصيل العلاقة اليومية مع الفلسطينيين وتختار ما تستفيد منه لتخترقه من شبكة وقواعد هذه العلاقة.

لا تملك إسرائيل بحسب الاتفاقيات الاقتصادية مع الفلسطينيين سلطة فرض مواصفات خاصة بما تستورده على السوق الفلسطينية إلا إذا كانت المواصفة دولية، وهذا شرط لا يتوفر في الغلاف الموحد للدخان، الذي لا يعد مواصفة دولية، بالإضافة إلى أن بعض الدول تراجعت عن تطبيقه بعد دراسات في هذا الشأن.

والنظرة الأوسع والأكثر شمولية، من ناحية سياسية لهذا القرار، بمثابة تجاوز لحدود ومحددات العلاقة مع الفلسطينيين، وتأكيدا على السياسات الإسرائيلية، باعتبار مناطق وجود وحكم السلطة، كجزء من جغرافيا القرار الإسرائيلي، ويعزز هذا الطرح ما ذهبت إليه الحكومة الإسرائيلية من توسيع لنطاق شبكة الجيل الرابع الإسرائيلية لتشمل الضفة الغربية.

إذا فالقرار يأتي في سياق سياسي خطير، وبالإشارة للمثالين الواردين سابقا (توسيع نطاق شبكة الجيل الرابع، والغلاف الموحد للدخان)؛ يمكن الاستنتاج أن الإسرائيليين يسعون لضرب قطاعات اقتصادية مهمة تعتبر موردا مهما للخزينة الفلسطينية، التي تعاني أصلا من عجز يفاقم من أزمة السلطة المالية، فالدخان المستور يدخل للخزينة الفلسطينية حوالي ثلاثة مليارات شيقل سنويا، وهو رقم تحاول إسرائيل تقليصه، لمعرفتها المسبقة بأن الغلاف الموحد قد يساهم في أهدافها في هذا الإطار.

تتضح الصورة أكثر من خلال الإجابة على الأهداف الإسرائيلية، لنكتشف أن قطاعات اقتصادية فلسطينية تُحارب بشراسة من قبل إسرائيل، التي تختار مداخل مثيرة للسخرية – صحة الفلسطيني - لتطبيق سياسات ستنهك المواطن والحكومة والقطاع الاقتصادي على المستويين القريب والبعيد، ولعل أدق وصف لهذه الخطوة الإسرائيلية بأنها "من كشفك لكورونا لن يغلف دخانك حفاظا عليك!".

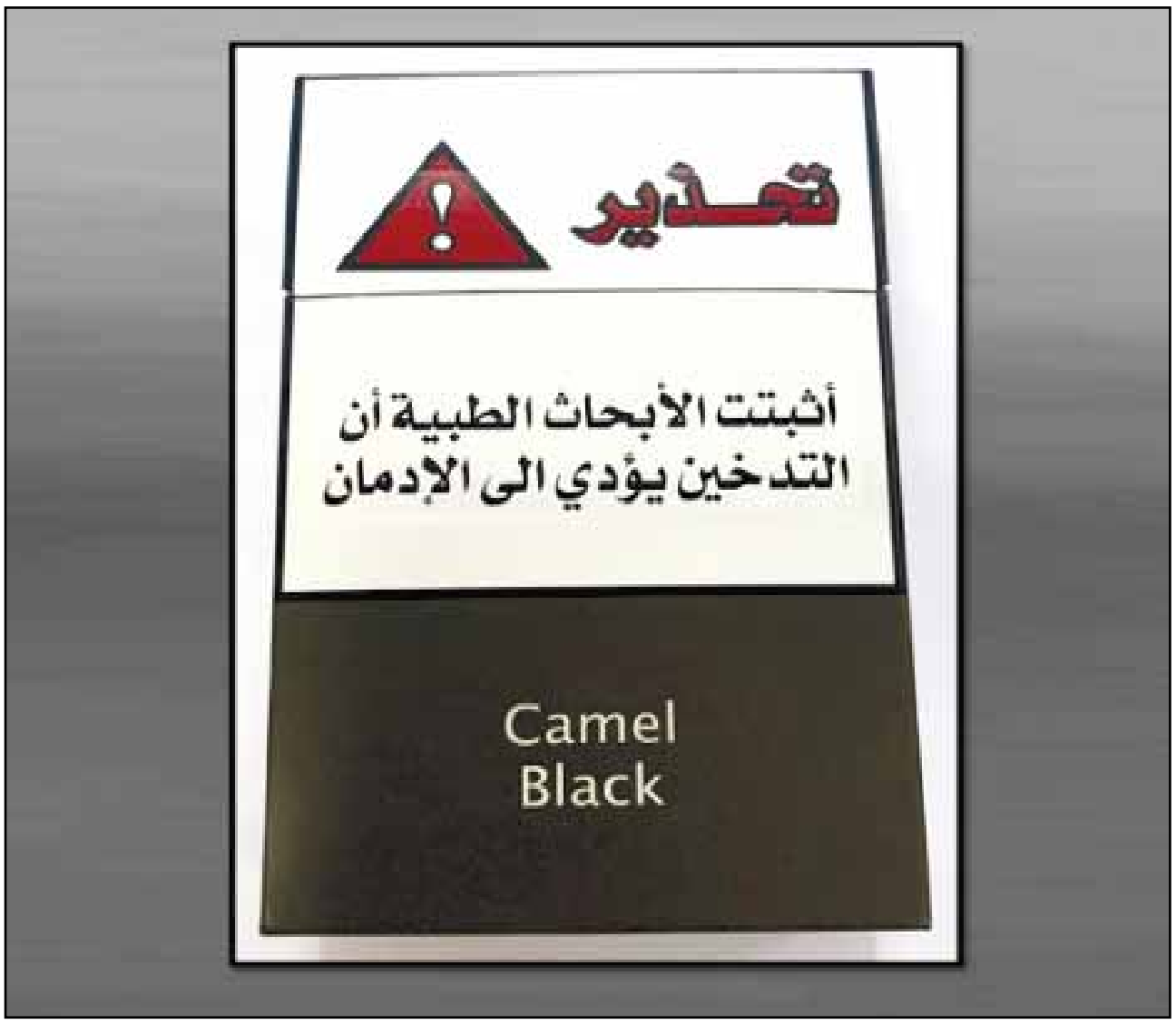

تقرير

بين أربعة جدران ومقعد خشبي.. ضرورة لتجديد نظام التعليم الفلسطيني

الحدث - ضحى حميدان

بين أربعة جدران تتسَمَّرُ على مقعد خشبي لستِ ساعات في منتصفها يُسمح لك بمنتصف ساعة للاستراحة خارجاً، ومَا أن تنته هذه الفسحة ستعودِ لتتسمر على ذات المقعد وبين ذات الجدران، ثم سَتسمع كلاماً سردياً مملاً طوال الساعات الأخرى فقد تجد نفسك نائما دون قصد، وستسرحُ بخيالك بعيداً عن كل ما يحدثك به الظل الواقف أمامك، وستستيقظ أخيراً على توبيخة من نوع يا فلان انتبه للدرس.

هذا حال من يتوجهون للمدرسة بُغية طلب العلوم فيتلقونها ولكن مع الكثير من ساعات الملل وعدِّ الدقائق واحدةً تلو الأخرى للنجاة من نظام تعليميّ تقليدي، فهل هناك أيُّ محاولاتٍ متبعة من قبل المسؤولين لقلبً النظام رأساً على عقب، أو حتى تغييرٍ الطريقة التي يتناولون بها العلوم المختلفة، بطرق قد تكونُ أكثر جذباً ومتعةً للطالب؟

قد حاولت الدول التي هُزمت في الحرب العالمية الثانية أن تدرس آثار هزيمتها، لتتفادى الخسائر الجمة التي لحقت بها، كانت اليابان من خسرت أرواحاً كثيرة، وقد صبت الدولة اهتمامها على الجيش آنذاك، ثم نقلة نوعية بعد الحرب واهتمام جمٌّ بالتعليم، والإنتاج الزراعي، واستغلال الموارد، وقد بدأت من الصفر بل أقل، ولكنها صنعت المستحيل، فنهضت ونهض شعبها وأصبحت مثالاً يطرح في كل الأمكنة والأزمنة.

التربية والتعليم محاولاتٌ غير مدروسة

هل يعني هذا فشل محاولات وزارة التربية والتعليم في استحداث طرائق جديدة للتدريس أم أنها تحاول بلا جدوى، في هذا الصدد تقول دائرة الإشراف والتدريب في وزارة التربية والتعليم، إن الوزارة لا تستطيع فرض وسائل واستراتيجيات للتعليم على كوادرها من المعلمين في المدارس، هي فقط تقدم المقترحات، والسبب في ذلك أن صاحب القرار الوحيد في اختيار الوسيلة الأنسب لإدراكه وفهمه هو الطالب، ولذلك ترى الوزارة أن كل الوسائل على تنوعها لا تُظهر أي جدوىً لا داخل الغرفة الصفية وإذا نحت تلك الوسيلة في جذب الطالب وإيصال المعنى المراد إليه.

وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت الوزارة في آخر 5 سنوات تطورات تكنولوجية وحاولت إدخال مفهوم التعليم الذكي إلى المدارس عبرً سلسلة من الخطوات، كزيادة الحواسيب في المدارس، وتغيير المناهج، وإدخال مواد البرمجة، وصناعة ما يسمى بملف الإنجاز، والتكنولوجيا التي أدخلتها الوزارة قد لا تعني بالضرورة اللوح الذكي أو الحاسب المحمول، فحتى هذه الوسائل من الممكن أن تناسب بيئة طلاب في مدرسة، ويرفضها طلابٌ آخرون لعدم قدرتهم على التعامل معها، ولكن كل أداة تعليمية تحقق الفهم وتعين على التدريس داخل غرفة الصف، لذلك ربما يكون اللوح الذكي مهماً في بعض الأماكن لكن السبورة قد تفي بالغرض بشكلٍ أفضل في مدارس أخرى حد تعبيرها.

وبالوقوف على هذه المناسبة لأدوات التكنولوجيا من عدمها في مدرسة وأخرى، ما تفسيرها؟ لقد أحدثت وزارة التربية والتعليم تغيرات فجائية على نظامها التعليمي تحت عنوان عريض هو التعلم الذكي، فيوهَم كل من يقرأ العنوان بالتطور الحاصل في المدارس، لكن المشكلة أن الوزارة لم تُهيئ الكادر التعليمي ولا الطلاب لهذا التغيير، بناءً على ذلك هناك الكثير من المدرسين المتقدمين في العمر ولا يجيدون استخدام التكنولوجيا، كذلك فإنه وحتى اللحظة لا تزال هناك أعدادٌ من الطلاب لا يملكون حاسوباً ولا يعرفون كيف يتعاملون معه.

أما عن رأي الطلاب فقد قال كل من الطالب أحمد عبد الفتاح وسماح الريماوي أن مدرسيهم يتخبطون في الغرفة الصفية وقد تضيع الحصة مرات كثيرة نتيجة لمحاولاتهم المستمرة لتطبيق هذه التكنولوجيا الجديدة، وأما عن منهاج التكنولوجيا ودروس البرمجة فيه فقد أقرّ الطالبان أن مدرسيهم يتركونهم والحواسيب وحدهم في حصة التكنولوجيا بعدما فشل المعلم في محاولة فهم مادة البرمجة الجديدة وتدرسيها للطلاب، وعليه فإن الطلاب يدرسون من منصة "يوتيوب" حتى يستطيعوا اجتياز امتحان الثانوية العام حسب قولهم.

محاولات معلم للابتكار

ويبدو أن هذه ليست المحاولة الوحيدة لإدخال طرق تعليم جديدة، لكن هذه المرة كانت من معلم في إحدى المدارس الحكومية وليسَت الوزارة، معلم اللغة العربية وكاتبً القصة القصير زياد خداش، ابتدع أسلوباً تعليمياً كسر فيه كل القوالب النمطية للتعلم، وخرج من روتين الحصة الدراسية الممل والمقيت حسب قوله، فهو يعتبر المدرسة سجناً وكما يحاول المعتقلون خلق ما يسليهم حاول زياد أن يخلق ما يسلي الطلاب ويحفز الإبداع لديهم، وهذا لا يكون إلا بتحويل هذا السجن لحديقة ورود أو مكان واسع من غير أسوار وهذا لن يحدث إلا بالخيال بالطبع.

واتبع زياد أسلوب الخيال بتخصيصه مساحة من دروس العربية وتحويلها لمساقٍ جديد يدعى الكتابة الإبداعية، والدافع في هذا التحول كان بسبب سؤالٍ ذكي من طالب يدعى رام، يقول خداش: "قال لي ذات مرة لماذا لا يوجَد فصل خامس يا أستاذ، حينها شعرت بالمسؤولية تجاه هذا السؤال العبقري، ثم بدأت أفكر من هناك كيف بالإمكان أن أساعد الطلاب لكي يطوروا مهارات الخيال".

وقد كسر المعلم القوالب المعهودة، فأمر الطلاب مرة بالصعود على الأدراج وتخيل أنهم عصافير، وقد أشعل لهم الشموع مرة وأمرهم بإغماض الأعين والتخيل ما يخطر في ذهنهم، ثم أخبرهم أنهم مساجين في المدرسة هيا فلنتخيل أننا نهدم سور السجن " المدرسة" وبالفعل بدأ الطلاب يركلون الجدار بأقدامهم سعياً للحرية، ومن هنا فقد لاقى أسلوب المعلم رواجاً في وسائل التواصل الاجتماعي، لأنه خارج عن المألوف ولأن الطلاب متعطشونٍ للتغيير كما يقول زياد.

وإن لاقى هذا الأسلوب رواجاً على وسائل التواصل الاجتماعي فقد يعني ذلك تأييد فئة واسعة له، لكن هل حاولت الوزارة تبني مساق الكتابة الإبداعية بأسلوب خداش أو غيره، يقول خداش: في فلسطين كاملة لم أجد محاولات جدية لاستلهام أسلوبي عدا فئة قليلة جداً، لكن عربياً فقد وصل أسلوبي إلى عدة دول وأصبح نهجاً لهم كلبنان وبعضٍ المدارس في المغرب، هذا ولا ينفي وجود معلمين مبدعين، لكن بدلاً من التشجيع أنا ألقى اليوم كماً هائلا من السخرية تحت عباءة "إفساد عقل الأطفال وأخلاقهم"، مع العلم أن هذا الأسلوب حقق نتائج مذهلة، لكن مجتمعنا لا يحبُّ التغيير وكسر القوالب النمطية.

وبالعودة إلى وزارة التربية والتعليم وإمكانية أن تبنت التربية خططاً تنمي الكتابة الإبداعية كخطة خداش المستحدثة لكسر هذه الفجوة بين الطلاب أم لا، ردت أن هناك مشكلة حقيقية في الكتابة لدى الطلاب ومن وظيفة التربية أن تحل هذه المشكلة بالطبع، وذلك من خلال الطواقم العاملة في المديريات التابعة للوزارة والتي تعمل على تشخيص واقع هذه المشكلة التي تختلف أسبابها من طالب لآخر وتختلف طرق علاجها تباعاً.

ولذلك فإن التربية تشجع أي أسلوب من شأنه أن يُفهم الطلاب ويطور لغتهم، ومن ذلك أسلوب التعلم باللعب الذي يشكل محوراً أساسياً في العملية التعليمية من الصف الأول وحتى الرابع، ويكسر جمود الحصة الدراسية، وأيضاً سيساهم في إشراك الطالب في العملية التعليمية، وبالتالي إن كان هذا الأسلوب سيساعد على وصول المعلومة للطفل فأين المشكلة فيه.

الطرق تتنوع، وليس ضرورياً أن تتبع الوزارة أسلوب المعلم زياد خداش، لأن طريقته هي واحدة من الطرق التي من الممكن أن تلائم طلابا محددين في بيئة محددة، ولكن ذات الطريقة قد لا تناسب بيئة أخرى من الطلاب، ولذلك فنوعية الطلاب وبيئاتهم تحدد الوسيلة، وهذا لا يعني أن أسلوب زياد هو الوحيد العديد من الأساليب التي تثير الخيال ممكن أن تثير انتباه الطالب وتطور مهاراته.

الدراما في التعليم.. أساليب جديدة

على أي حال، يبدو أن الوزارة لا تبدي مانعاً من وجود وسائل مستحدثة بشرط أن تكون فاعلة داخل الغرفة الصفية ودون إهدار لوقت الحصة الدراسية دون فائدة حقيقية، ومؤسسات عديدة تعمل اليوم على الدراما في التعليم، الأسلوب الذي ليس جديداً على الوزراة بل تتبعه من عشرات السنين، وبالشراكة مع مؤسسات عديدة تقدم التربية والتعليم تدريبات للمعلمين حول هذا الأسلوب فما هي الدراما في التعليم؟

يقول الباحث ومدرب أساليب الدراما في التعليم معتصم الأطرش من إن الدراما ليست جديدة العهد، فوجودها مرتبط بستينات القرن الماضي، لكن الجديد هو توظيفها في عملية التعلم، ويمكننا هنا أن نتذكر مشهدا لطالما رأيناه، مجموعة من الأطفال يلعبون بيت بيوت وكل منهم يلعب دوراً (الأم والأب والأخت وهكذا)، فطرياً طور الأطفال أسلوب تعلمهم هذا عبر إخضاع اللعبة وتطويرها لمشاهداتهم في الحياة، وعبر هكذا ألعاب يكتشف الأطفال الأفعال والأدوار الحياتية لكل فرد، من هنا جاءت فكرة الدراما في التعلم وبدأنا العمل عليها.

من الجدير بالذكر أن للدراما في التعليم نوعين، هما الدراما التكوينية التي تُستشف من البشر وطبائعهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض، ومثال ذلك أن يروي المعلم قصةً عن قرية عمواس المهجرة، فالهدف العام من الدرس معرفة تاريخ القرية، وبتوظيف الدراما سيروي المعلم لتلاميذه قصةً عن أحدٍ يشبههم فـ "منى" مثلاً طفلة في الصف الخامس في قرية تدعى عمواس ثم يبدأ السرد القصصي شاملاً التاريخ والأحداث ليستكشف المعلم مع طلابه في النهاية الدروس والعبر ويستذكر تاريخ القرية عبر الطلب منهم أن يرووا القصة مرة أخرى، وهكذا فقد حفظ الطلاب الدرس واستشفوا العبر وحققوا الغاية منه بأسلوب لا يشعرهم بالملل.

أما النوع الآخر فاسمه عباءة الخبير، وفيه يشارك الطالب في العملية التعليمية، فيشارك معلمه في البحث عن المعلومات فيسأل الطلاب ويتحدث ويشرح وينتقد، وبالتالي هو يضع نفسه بمكان المعلم، وهذا الأسلوب يجعل شخصيته مستقلة، فيفكر بإبداع خارج الصندوق من غير انحسار بالعملية التقليدية المعلم يشرح والطالب يُنصت.

ثقافة

ثنائيّة الحبّ والحرب في ديوان "غواية الدانتيل"

فراس حج محمد

«الحرب معاناة حميمة جدّاً، وهي تجربة بلا نهاية، كحياة الإنسان»/ سفيتلانا أليكسييفيتش (ليس للحرب وجهٌ أنثويّ)

تحت تصنيف «نصوص» المثبت على الغلاف الخارجي و«شعر» المثبت في الصفحة الداخلية لعنوان الكتاب، نشرت الكاتبة السورية «هند زيتوني» *كتابها "غواية الدانتيل"، وقد صدر عن المكتبة العربية للنشر والتوزيع، في مارس 2020. يقع الكتاب في (120) صفحة.

ربما كان هذا الالتباس محقا، أو لعله سقطة ناشر، وعدم انتباه، فليس صحيا ولا صحيحا أن يأخذ ناشر أو مؤلف الكتاب، أي كتاب، إلى الالتباس، كأنه بلا جنسية محددة، فهل كانت نصوص الكتاب نصوصا "خنثى" ليحدث مثل هذا الالتباس التصنيفي؟ ربما أرجعني ذلك إلى مقولات الناقد والشاعر الفلسطيني عز الدين المناصرة الذي وصف قصيدة النثر بأنها "خنثى". وهنا وقعت النصوص بين قناعة الشاعرة بوصفها شعرا مكتوبة بطريقة قصيدة النثر، وبين عدم يقينية الناشر واقتناعه أن هذا النوع من النصوص يمكن أن يكون شعرا؛ فهو بلا وزن. ولكن من قال إن الشعر وزن فقط؟ أو من قال إن الوزن يجعل الكلام شعراً؟ جدلية استهلكت كثيرا من النقاش، فلا داعي لطرحها مرة أخرى، فلا جديد فيما سأطرحه في هذا الجدل وقد أنهكه الدارسون بحثا وتقصيّاً.

تثير النصوص في الواقع أكثر من سؤال، وسؤال الإبداع والكتابة أهم تلك الأسئلة مع سؤالين آخرين هما: سؤال الحبّ، وسؤال الحرب، وقد اشتمل الديوان على عدة "نصوص" تحوم حول هذه الأسئلة وتناقشه من وجهة نظر الكاتبة.

كثرت العناوين التي تحيل النصوص إلى الشعر، وتدخل القارئ والذات الشاعرة إلى سؤال الشعر، فقد أسست لهذا السؤال منذ النص الأول المعنون بـ "رسالة عاجلة إلى عمر بن أبي ربيعة/7"، وتستدعي قوله في قصيدته المشهورة "هند":

لعلّ اسم الشاعر المتوافق مع اسم حبيبة عمر بن أبي ربيعة هو الداعي لاستحضار هذا البيت من الشاعر الأمويّ المعروف بغزله الحسيّ الذي كان يستولي على لب النساء والرجال في حينه، ولاسيما الطبقة الحاكمة. ولكن، ليس على هند زيتوني من حرج وهي تستدعي هذا البيت وقد أوجدت له صدى في الكتابة على نحو ما، وتمدد المعنى في لغة الديوان، كأنّه أصبح عصب النص وروحه، إذا ما تمت قراءة البيت قراءة مستقلة منزوعا عن سياق قصيدته التي وردت فيه، وحمله إلى أفق من المعنى متحررا من قيود النص الأولى. إن فعل القارئ ذلك سيجد أن البيت له حضور في المعنى المستتر للديوان، عابر لحدود النصوص ليترك ظلا منه في كل نص تقريبا.

تتوغل في النصوص ثيمة الشعر، فتمرّ الشاعرة بأسماء كثير من الشعراء الأجانب (لوركا، ورامبو، بول إيلوار، جون كيتس، ريتسيوس)، وتخاطب الشاعر محمود درويش في واحد من النصوص، بل إنها تختار عناوينها لتدخل النصوص في تربة الشعر، فكانت العناوين الآتية: «البحث عن الشاعر المفقود/22، لو كنت شاعرا/69، درويش.. لو كنت هنا/85، شاعر قتله الشعر/102».

إن الكاتبة كانت تعي جيدا أنها كانت تكتب نصا شعريا، وتصرّ على شاعريّة اللغة والمفردات عبر انتمائها إلى حقل الشعر، فوجدت مفردات (الشعر، والشعراء، والقصيدة، والقافية) وغيرها. أضافة إلى أن الشاعرة تكثف جملها، وتنحت معانيها بطريقة شعرية، وتهندس النص شعريا في بعدها عن النثرية والجدل العقلي الذي يغري شعراء قصيدة النثر في الغالب، فتخفت لديهم شاعرية النص ويدخلونها في النثرية وتنحل عراه نصوصهم الإيقاعية؛ فيفقد أحد مقوماته كنص شعريّ منتم إلى الشعر ولغته وعوالمه الخاصة، وأظن أن الشاعرة، على الرغم من أنها تكتب الرواية والقصة القصيرة، ولها ثلاث روايات مطبوعة، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على منسوب الشعر عاليا في النصوص، ولم تنجرّ إلى السردية إلّا لماما، انجراراً لم يفقد النصوص روحها الشعرية الحيّة، كما أن الديوان حافظ على إيقاع موحد بلغة متناغمة ومنسجمة، تنتمي إلى حقول دلالية تمحورت حولها النصوص، ما يعطي للديوان شخصيته الشعرية الواضحة، في التجنيس الشعري أولا، وثانيا في وحدته كونه عملا أدبيا يحقق غاية بمضامينه المتحدة معا لتقديم رسالته عبر خطابيه: المعلن والمستتر.

يندمج مع سؤال الشعر سؤالان آخران- كما أشرت أعلاه- وهما سؤال الحب وسؤال الحرب. ما يلفت الانتباه عند الأدباء السوريين الفارّين من أتون الحرب السورية المختلطة الأهداف والغايات والأطراف تعبيرهم الأدبي المكون من الحب والحرب معا، على عكس الأدب الكلاسيكي للمقاومة، ومنه مثلا كلاسيكيات الأدب الفلسطيني المقاوم، ربما لأن التجربتين السورية والفلسطينية مختلفتان نوعا ما، فقد خلقت التجربة عند السوري شعورا بالخيبة أكبر مما يشعر بها الفلسطيني، ربما لم يسائل المقاوم الفلسطيني عاطفته ولم يقف عندها وهو في معمعة الحرب والنضال، فكانت قصيدته معبأة بالسلاح والثورية الصاخبة. لم يكن ذلك موجودا في «أدب النكبة السوري» إن صحّت التسمية، لأن هذا السوري أولا لم يكن مناضلا بالسلاح في أغلب الأحيان، وإنما اختار أن يخرج من اللعبة كلها، بوصفها لعبة معقدة، أو ربما نظر إليها لعبة قذرة، ولم ينتم إلى أي طرف من أطراف تلك اللعبة العبثية التي دمرت سوريا الجَميلة ذات الأصول التاريخية العريقة. تدفقت مشاعر الأديب السوري، وهو ناقم على كل الأطراف متحسرا على حبيبته سوريا، ونادبا حظه العاثر الذي شتته وأبعده في المنافي؛ فها هي تستهلّ الديوان بقولها في القصيدة الأولى:

أبعث لك رسالتي الآن بالبريد
أو بيد أحدهم
فقد أتى بعد غد
لكنك متّ قبل الحرب
ولم تخبرني:
لقد أتى
وكنت أنتظرك على صخرة في شمال بلادي
لكنك هاجرت إلى جنوب العالم/ ص6

هذا النصّ بالفعل يلخّص محنة الإنسان السوري، ومحنته في الانتظار، ومحنته في الحرب، ومحنته في الحب، ومحنته في الهجرة، ومحنته في الحنين إلى بلاده، إذ يبدو واضحا هذا الارتباط العضوي بين مكونات الحب والحرب في زمن الإنسان السوري الصعب، فلا تنفكّ هاتان الثيمتان من الظهور في كل نص من نصوص الديوان، فيبحث النص متأملا في الجسد، كما يبحث متأملا في جغرافيا الوطن، يبحث عن المتعة المقتولة أو المسلوبة أو المؤجلة، كما يبحث عن ذلك الوطن المنتظر، ولا يكاد نص من نصوص الشاعرة يخلو من الحرب، ومن الموت، ومن الألم، لقد تركت عليها أحداث وطنها آثاراً روحيّة ولغويّة ونفسية، تظهر جلياً بنبرة صوتها في هذه النصوص، وبلهفتها المكتومة وبشوقها لبلدها؛ لسوريا العامرة قبل الخراب الكبير الذي أصاب الجغرافيا والجسد والروح:

لو كانت الأرض تفاحة
لاقتسمتها معك
لا تقتربْ من نهدي الآن
فهو كتلة ديناميت، أخاف أن ينفجر
يقولون: الحبّ في زمن الحرب خطئية كبيرة/ ص9

من هنا ربما وجد الدارس للأدب السوري المعاصر في ظل الحرب السورية الذي أنتجه الأدب بعد 2011 هذا التعالق الحميم بين ثيمتي الحرب والحب عند كثير من الكتّاب، وقد برزت عند الشاعرة هند زيتوني بشكل لافت في ديوان «غواية الدانتيل»، فقد رأت في النكبة السورية أعظم من نكبة فلسطين عندما خاطبت الشاعر درويش بقولها:

درويش يا درويش
إن كنت درويش الفلسطيني
أو بقية الدراويش السوريين
الأبلغ وجعا
على أي أرض سنموت دفعة واحدة
ونبعث في القيامة
واحدا واحداً؟/ ص86

تُخلّف هذه الأجواء كثيرا من السأم، فيرتفع منسوب الضجر إلى مستوى عالٍ من الشعور بالوحدة القاتلة والعزلة، إنها الحرب التي تجعل الإنسان بلا قيمة، ينتظر الانتظار وما معه من مفردات الملل الكبير، وفي هذا تقول الشاعرة:

أنتظر الانتظار على حافة الصبر والضجر
أحشد لحظات الهلع
لأجرّها إلى الهاوية
الزمن امرأة عقيم
تقتل أبناءها لتدخلهم التاريخ
والخطايا جبال ثقيلة
لا تقوى على المشي سريعاً
في حقول الغفران/ ص18

هل تصنع الكآبة إذن أجواء رومانسية بين شاعر وحبيبته؟ لا أظن أنها قادرة على فعل ذلك، بل إن العلاقات الحميمة المرصودة في الديوان بين الحبيبة والحبيب كلها يخيم عليها ضباب الحزن والانكسار، وتبلّد الشهوة الإنسانية وجفافها:

عندما تبتلّ الأرضُ
ينتابها الشغف والهذيانُ
وينكمش ثوب السماء تحت المطر
أما هو فيحتسي نبيذها
ببقية القصص الكاذبة/ ص19

ويبدو الأمر أكثر حزنا في نص آخر قصير بعنوان «على نار هادئة»:

في نهاية كل ليلة تقف امرأة حزينة
ترتدي ثوب شهوتها، تبوح بما لا يصحّ قوله
يفور كأس رغبتها على نار هادئة
تغمض عينيها كي لا يعرف أحدٌ
كم خنقت من الرجال

HEINZ
ESTD 1869
HEINZ
TOMATO KETCHUP
طعم مش عادي
UNIPAL يونيبال

تهمس لظلها: كيف نجوت من معركة الحب بأعجوبة؟/ ص52
من الطبيعي أن يفرض الموت لغته على موضوعات خرجت من رحم الحرب وقد خلّفت كثيرا من الضحايا، فالموت في هذا الزمن كما تقول الشاعر تحول من وحش إلى «حيوان أليف يُربّى في البيوت وينام على سرير وثير»/ ص20، هكذا أصبح التصالح مع فكرة الموت، لأنه أصبح حاضرا يومياً، بل في كل آن، ما أوجد ألفة بينه وبين الإنسان. وعلى قدر ما في هذه الصورة من بلاغة عالية إلا أنها تختزن وجعا إنسانيا كبيرا:

غارقون بالإثم والدم
كمدينة سدوم
يا جرح يسوع
يا رحيل الحمائم عن الكنائس
يا عهد نياشين الحروب
والأوسمة الصدئة
يا دم القتيل المسحوب
من صوته المقموع
يا أنين الرياح الملطخة
بعار الخطيئة الأبديّة/ ص79

تمضي نصوص الديوان بهذه الكيفية معجونة بمفردات الشعر والحب والحرب والموت والضجر، يسودها القلق المفزع والتمنيات بعيدة المنال، فتعبر الشاعرة عن أمنياتها بحياة هادئة لطيفة بعيدة عن الحرب وآلامها:

أريد أن أنجب أطفالا في موسم السلم
لا يموتون بحوادث السير
والقتل المتعمد
والنسيان/ ص50

هذه هي المعضلة التي تضغط على أعصاب الشعر في هذا الديوان، فتغص كل قصائده بالمرارة وإيقاع الحزن الشفيف النبيل الخارج من رحم إنسانية الإنسان الفاقد لكل شيء، المشرد، المتحول من إنسان مستقر إلى إنسان جوّاب تطارده الدنيا ولا تريد أن ترحمه برحمتها التي شملت بها أناساً آخرين على ظهر هذا الكوكب، هذه المعاناة بمجملها يجسدها هذا المقتبس من قصيدة «الجميع نيام وأنا ما زلت أصنع أحلامي»:

الجميع الآن نيامٌ، ليهربوا من الحبّ والموت
وحدها الشوارع لا تنام، تغسل وجهها من الدخان والموت
المدينة الآن مصابة بالفقر والبطالة
السماء تكدّس الرسائل الفارغة من العناوين
الجميع نيامٌ، يبحثون عن أحدٍ ليفسّر أحلامهم السعيدة
مفسّرو الأحلام في كل زاوية يعرضون
بضاعتهم الكاسدة في الدكاكين الرخيصة/ ص116

هكذا إذاً هي الحياة بالنسبة للإنسان السوري المبتلى بالحنين وبالحرب، تلك الحرب التي أنهكته حتى الأحلام، وجعلته مصابا في عمق روحه يبحث عن خلاص، فهل سيكون خلاصه بالكتابة أم بالحبّ؟ وكيف سكون خلاصة بهما معا أو بأحدهما والحرب ما زالت تزحف على لغته لتأكلها «على نار هادئة» حيناً، وحينا آخر تفجره بالديناميت وتغرقه في نهر من دم؟ سؤال ربّما لن نجد إجابته قريباً ما دامت الأوضاع على ما هي عليه، والمأساة ما زالت تنتجُ كل يوم آلاف الضحايا دون أن يتكهن أحد بنهاية لهذا النفق المعتم ليضع حدا لهذا الذي يعاني منه الإنسان السوري، مثقفا وإنسانا عاديّا، مع أنني أشك في أن الحرب قد تركت أناسا أصحاء ممن اكتووا بنارها، فليس الانفصام ما أصاب الشاعرة وحدها لتفتش في ذاتها عن امرأة أخرى، بل ربما صار في ذات كل إنسان سوري شخصا آخر تائها يفتش عن نفسه فلم يجدها.

الله در الحرب ما أشد نقمتها! والله درّ هند زيتوني وهي تلتقط بجمال موجع مفردات الحرب والحب والحياة لتصنع القصيدة! فقد أثبتت في هذا الديوان أنها شاعرة جميلة الصورة، عميقة الفكرة، رحيبة المعنى.

---

* روائية وشاعرة سورية مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية، صدر لها غير هذا الديوان، ديوانان آخران، هما: "كلمات وحفنة من حنين"، و"أنثى بنكهة النفسج"، وثلاث روايات هي: "إيلينا"، و"بوح النساء"، و"أنثى بطعم النبيذ"، كما أنّ لديها مجموعة من الأعمال القصصية والروائية والشعرية المعدّة للنشر.

اضاءات

أيتها الفصائل... ابدأي بنفسك

بقلم: نبيل عمرو

قررت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المشاركة في الانتخابات العامة، هذا القرار كان متوقعا لسببين؛ الأول أنها شاركت في الانتخابات العامة الثانية ولا يوجد مسوغ منطقي للاستنكاف عن الثالثة، مع أن الأمور ظلت على حالها إن لم أقل تدهورت أكثر، والثاني أن المسجلين في كشوف الاقتراع زادوا عن التسعين بالمائة، وهذا يعني أن المُقاطع يحشر نفسه في زاوية ضيقة، ويخالف الغالبية الأعظم من شرائح المجتمع، والجبهة الشعبية لا تستطيع على الأقل حفاظا على اسمها أن تكون في مكان وغالبية الشعب الفلسطيني في مكان آخر.

ودون التوسع في الدوافع فإن الإجماع الفلسطيني على خوض الانتخابات من خلال النسبة المرتفعة جدا للمسجلين والتي تنافس على أن تكون الأعلى في العالم، هذا الإجماع يمثل ثورة داخلية سلمية وديمقراطية تتخذ من صندوق الاقتراع الوسيلة الأكثر فعالية وجدوى لتنظيم شؤون البيت الفلسطيني الذي هو حجر الأساس للصمود الوطني وهدف الإجماع أي قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، مع بلوغ حل عادل لقضية اللاجئين على أساس قرارات الشرعية الدولية.

الانتخابات العامة الثالثة من حيث الإقبال والرهانات ينبغي أن تكون مختلفة عن الأولى والثانية ولا بد من أن تكون كذلك.

في الأولى قوطعت الانتخابات العامة تحت حجة أنها من إفرازات أوسلو، وفي الثانية شارك المقاطعون بحجة تدمير أوسلو من داخلها، أما الثالثة حيث أوسلو لم تدمر وبقي منها ما اعتبره المقاطعون الأسوأ مثل التنسيق الأمني وخلافه.

الجديد في الإجماع على الدخول في الانتخابات الثالثة هو حرص القوى السياسية على مواصلة دورها عبر شرعية شعبية متجددة حيث الشرعية التاريخية تآكلت وصار يقال عنها منتهية الصلاحية، ذلك لا يعني أن لا قيمة لها، فالمجد كل المجد للتاريخ، ولكن هذا النوع من الشرعيات بحاجة إلى أن تقف على رجلين اثنتين، الماضي التليد والحاضر الجديد.

الماضي التليد يصلح لتزيين السيَر وكتب التاريخ والتباهي بكل ما حمل من مآثر كانت جديدة في حينه، أما الحاضر الجديد فهو كيف تستقطب أصوات الناخبين بإنجازات باهرة، أولها تحقيق مصالح الجمهور التي لا انفصال بينها وبين متطلبات القضية الوطنية، التي هدفها الحرية والاستقلال.

الجمهور يعتبر أن الصمود على المبادئ والثوابت أمر مفروغ منه ولا يتطلب تغطية كل الإخفاقات بكثرة الحديث عنها، وكأن الوطنية المتأصلة في نفوس وسلوك الناس تحتاج إلى محرضين وحراس وحتى جلادين لمنع الخروج عنها.

الفصائل كبيرها وصغيرها هي أول من يحتاج إلى الحرية والديمقراطية، وهي أول من يتعين عليه تجديد نفسه قبل أن يدعي قدرة مضمونة على تجديد المجتمع والوطن.

الناخبون الذين جاوز عددهم المليونين ونصف، هم من ينبغي أن يؤدوا بنجاح ليس فقط عملية تجديد الشرعيات المتقادمة وإنما تجديد الحياة السياسية من كل جوانبها ببرامج تنموية تُخدم بآليات فعالة وإحياء الرقابة المنهجية المؤسساتية على أداء السلطة في كل مهامها، وحين يُفعل ذلك بصورة متقنة ومقنعة وليس مقنّعة، فبوسعنا الاطمئنان على ثوابتنا وأهدافنا الوطنية إذ لا تناقض بين بيت صحي يعيش فيه الشعب قدر الإمكان وبين هدف وطني لن يهدأ الشعب دون تحقيقه.

أخيرا.. أقول للفصائل كبيرها وصغيرها في أمر الحرية والديمقراطية والتجدد والإبداع، ابدأي بنفسك.

إضاءات

أين بايدن من قضايانا!

بقلم: سامي سرحان

لا شك أن فوز جو بايدن في انتخابات الرئاسة الأمريكية وانزياح دونالد ترامب عن سدة الرئاسة والمشهد الدولي، أحدث حراكاً دولياً في القارات الست وحرك المياه الآسنة في المستنقع العربي على وجه الخصوص خاصة تلك الدول التي راهنت على فوز ترامب بولاية ثانية وكشفت أوراقها وانحازت إليه في المعركة الانتخابية بشكل فج بعيدا عن الحنكة السياسية وعن مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى خاصة في انتخاباتها، رغم أننا نبالغ عندما نقول إن دولاً عربية تدخلت في الانتخابات الأمريكية وانحازت إلى صف ذلك المرشح، ذلك أن التأثير العربي على الانتخابات الأمريكية لا يكاد يرى بالعين المجردة. وكانت صدمة مفاجأة فوز بايدن على ترامب سيد الأعراب وحامي حماهم ثقيلة، ذلك أن المطبعين من حكام العرب والسائرين في ركاب بنيامين نتنياهو وكوشنر من المغرب إلى البحرين ومن الإمارات إلى السودان وجدوا أنفسهم كالأيتام على مائدة جو بايدن الذي أضاف إليهم دولا أخرى وحكاما آخرين ولم يشفع لهم التطبيع مع الكيان الصهيوني ولا أبراهام، وتبخرت التحالفات الهشة مع أمريكا وطارت صفقات الأسلحة وطائرات أف 35- وفقد النظام العربي الرسمي توازنه وعاد يبحث في دفاتره القديمة فوجد شيئا اسمه جامعة الدول العربية التي طواها النسيان وعلا الغبار مقاعد أعضائها ورئيسها فتنادوا مصبحين وبدون روية وسابق إنذار أن هلموا إلى الاجتماع فقضية فلسطين (هذه التي هي قميص عثمان) في خطر، وهي لا تزال القضية المركزية للأمة العربية وبالطبع الأنظمة المطبعة وغير المطبعة، وأن العرب يريدون سلاماً عادلاً ودائما مع إسرائيل يقوم على حل الدولتين بمشاركة الرباعية الدولية وأمريكا على رأسها، ووضع المجتمعون في القاهرة من وزراء الخارجية مشاكلهم وثوابتهم على الطاولة وأولها المبادرة العربية التي داسها المطبعون بأقدامهم قبل أسابيع قليلة والتفتوا إلى واقعهم المزري والمخزي في آن واحد سواء في اليمن أو في ليبيا أو في سوريا والعراق، وتذكروا أن الأمن العربي في خطر ولا بد من التضامن العربي وجمع الكلمة والصف، وحسنا فعلوا بإنهاء الخلاف مع قطر رغم أن كوشنر وترامب هما من فرض إنهاء الخلاف ولو كان الأمر شكلياً.

العرب ينتظرون ماذا يقرر بايدن بشأنهم، ولم يكلف نفسه عناء الاتصال بأحد منهم، فهم بالنسبة لأمريكا ينتظرون الأوامر، وقد أصدرت بعضها وكانت قاسية على بعض حلفاء أمريكا التقليديين ورفع راية حقوق الإنسان وهي الراية الأكثر رعبا في العالم العربي، ذلك أن الإنسان العربي لا وجود له في نظر حكامه، وهي العصا الغليظة التي تهوي بها أمريكا على رأس كل دولة لا تتماشى مع سياساتها الاستعمارية أو تتمرد على قانون التبعية لأمريكا، وما لم يتخلص العرب وحكامهم من عقدة التبعية لأمريكا وأوروبا الغربية والدول الأجنبية على وجه العموم؛ فلن تقوم لهم قائمة وأولى خطوات خلاص العرب من التبعية للأجنبي أن يخطوا حكامهم خطوات باتجاه شعوبهم الذين هم مصدر شرعيتهم وليسوا عبيدا عندهم وليست ثروات أوطانهم ملكا لحكامهم وإنما لأبناء هذه الأوطان. بهذا النهج فقط يطمئن الحاكم العربي على مستقبله ومستقبل وطنه ولا ينتظر انتخابات البيت الأبيض أو الإليزيه أو عشرة داوننغ ستريت.

لقد وضع بايدن وإدارته الملف النووي الإيراني في سلم أولوياته في الشرق الأوسط وربط بطريقة غير مباشرة الوضع في اليمن في هذا الملف، وإن غلف الموقف الأمريكي من اليمن بقضايا إنسانية وهو يهز العصا للمملكة العربية السعودية رغم أن الحرب على اليمن أعلنت من واشنطن في عهد أوباما واستمرت في عهد ترامب ليتسلمها من جديد نائب أوباما الرئيس الحالي بايدن.

لقد ترك دونالد ترامب إرثا ثقيلا لجو بايدن سواء في الداخل الأمريكي أو على مستوى السياسة الخارجية. ويلاحظ أن بايدن وإدارته يتعاملان بجد مع هذا الإرث ولا يرفضانه بمجمله كما فعل ترامب مع إرث سلطة أوباما، فالعودة الأمريكية إلى الاتفاق النووي مع إيران ورفع العقوبات التي فرضها ترامب على إيران لم يتما بشكل أوتوماتيكي كما تخيل البعض في الشرق الأوسط، ونراه يجند حلفاءه الأوروبيين لتبني الموقف الأمريكي في الرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية والمالية بالتوازي مع فتح الاتفاق النووي ليشمل الصواريخ الإيرانية والطائرات المسيرة إضافة إلى إلزام إيران بالانكفاء داخل حدودها والاهتمام بمشاكل شعبها وهي شروط رفضتها إيران مع ترامب الذي وعد بأن يكون أكثر سخاء من غيره إذا ما دخلت إيران في حوار معه حول اتفاق نووي جديد.

بايدن يسلك نفس طريق ترامب في قضايا ويحالفه بطريقة أكثر سلبية في قضايا أخرى، فقد جرد سيفه في وجه روسيا وبوتين على وجه التحديد رغم أنه وافق على مقترح تمديد العمل باتفاقية الصواريخ التي رفضها ترامب وهو يحاول انتهاج سياسة احتواء الصين بتعزيز تحالفه مع الهند وماليزيا وأستراليا وكوريا الجنوبية وحتى فيتنام وعسكرة البحار المحيطة بالصين.

وما يهمنا كفلسطينيين أن ترامب قد رحل عن البيت الأبيض ورحل معه صهره كوشنر ووزير خارجيته المتصهين بومبيو وانزاحت عن جدول أعمال الإدارة الأمريكية صفقة القرن والضم وإنكار وجود الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة في حدود الرابع من حزيران 1967.

وتحدث بايدن وإدارته عن حل الدولتين والقدس خاضعة للمفاوضات القضائية وإعادة القنصلية الأمريكية إلى القدس الشرقية وكذلك إعادة فتح ممثلية فلسطين في واشنطن وتقديم بعض المساعدات الإنسانية والمساعدات للأونروا.

ونشعر كفلسطينيين ببطء التحرك الأمريكي في هذه القضايا كما نشعر بعدم الاطمئنان لتحرك أمريكي فاعل يلزم إسرائيل بحل الدولتين وإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية ووقف الاستيطان المتسارع واعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومزارعهم ووقف هدم بيوت الفلسطينيين وتعويض حل الدولتين وتجربتنا مع إدارة أوباما لا زالت ماثلة امام أعيننا ولا نخال الرئيس بايدن قد نسي تحدي رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو لإدارة أوباما ومخاطبته الكونغرس الأمريكي بدون دعوة البيت الأبيض ولا يزال نتنياهو رئيسا للوزراء رغم فساده وملاحقته قضائيا ولا يزال لديه استعداد لتحدي إدارة بايدن، أمر هام أقدمت عليه القيادة الفلسطينية بالاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وتجديد عضوية المجلس الوطني لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني كمدخل لإنهاء الانقسام الفلسطيني الذي ألحق أضراراً بالقضية الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية التي من أهم مظاهرها مشاركة الكل الفلسطيني في الانتخابات على قاعدة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

إن الفلسطينيين رغم تنكر إدارة ترامب لكل حقوقهم التاريخية والقانونية والطبيعية ومحاولاتها فرض صفقة القرن عليهم وإطلاق يد إسرائيل تعبث بالأمن الفلسطيني وأمن المنطقة على هواها لم يتخلّ (الفلسطينيون) عن إيمانهم بالسلام العادل والدائم وحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية التي يتنكر لها الرئيس الأمريكي السابق وترك المنطقة على فوهة بركان ما يفرض على إدارة بايدن الجديدة تولي أهمية أكبر من سابقتها لعملية السلام.

ولا شك أن المراسيم التي أصدرها الرئيس أبو مازن سواء لجهد الذهاب إلى الانتخابات أو إطلاق الحريات العامة وعدم الاعتقال على خلفية سياسية أو تنظيمية، وجدت ارتياحا وترحيبا قويا من مختلف فئات الشعب الفلسطيني وأصدقاء فلسطين وهي خطوات في الاتجاه الصحيح لإثبات أن دولة فلسطين المستقلة ستكون من بين الدول الرائدة في مجال حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وهي قضايا ذات أهمية بالغة لتطور الدول واستقرارها وهي كذلك من القضايا التي يبدو أن جو بايدن يهتم بها وتأخذها بعين الاعتبار في سياساتها الدولية وإن كنا لا نذهب بعيدا في التفاؤل بأن هذه الإدارة الجديدة ستتخذ مواقف حاسمة من انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني وممارساتها العنصرية واستمرار احتلالها للأرض الفلسطينية وأراضٍ عربية أخرى ذلك أن إسرائيل هي البقرة المقدسة عند بايدن وترامب من قبله ومن سبقهم من رؤساء أمريكيين منذ إنشاء إسرائيل إلى اليوم.

الحدث الفلسطيني

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الادارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

بيرزيت، شارع عطارة
صندوق بريد 31، فلسطين
هاتف: 5372 281 2 970+
فاكس: 5376 281 2 970+
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام – رام الله

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE
تأسس عام 1960 Established in

جهزوا حالكم لنحتفل سوا
ونوفر ونربح مع بنك فلسطين

60 ألف دولار شهرياً
9 آلاف دولار اسبوعياً
1 ألف دولار يومياً

ولأنكم عيلتنا
ربع مليون دولار
كل 6 شهور

ميزات الحملة

السحب على الجوائز المميزة التالية:

سحب يومي على جائزة قيمتها 1,000 دولار
سحب أسبوعي على جائزة بقيمة 9,000 دولار
سحب شهري على جائزة بقيمة 60,000 دولار
السحب على جائزتين كبريين قيمة كل منها 250,000 دولار نهاية العام

- يشارك بالسحب جميع المدخرين في حسابات التوفير بشكل تلقائي بمجرد وجود حساب توفير بالبنك بمبلغ 200 دولار، أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.
- يشارك بالسحب حسابات التوفير، وحسابات "توفير براعم" وحسابات الإدخار الشهري "أنا وشطارتي"
- كل 200 دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى لها فرصة بالدخول على السحب.
- كلما زاد مبلغ الادخار زادت الفرصة بالفوز.
- تشمل الحملة المدخرين الحاليين والجدد.
- يشارك بالسحب جميع أفراد العائلة المدخرين في بنك فلسطين وبجميع الأعمار.
- امكانية الحصول على بطاقة ائتمان أو بطاقة التقسيط المريح (EasyLife) بضمان مبلغ حساب التوفير.

شروط الحملة:

- أن يكون الحساب فعال بالبنك ومدخر فيه بحد أدنى 200 دولار.
- لا تخضع حسابات التوفير في البنك لأية فوائد.
- يبدأ السحب على الجوائز اليومية بقيمة 1,000دولار ابتداءً من تاريخ 2021/02/7.
- يبدأ السحب على الجوائز الأسبوعية بقيمة 9,000 دولار نهاية كل أسبوع/ كل يوم خميس ابتداءً من تاريخ 2021/02/11.
- يجري السحب على الجوائز الشهريه بقيمة 60,000 دولار للجائزة الواحدة نهاية كل شهر .
- السحب على جوائز كبرى عدد 2 بتاريخ 2021/06/30 وتاريخ 2021/12/30 قيمة كل جائزة ربع مليون دولار .
- يتم الإعلان عن الفائزين من خلال وسائل التواصل الإجتماعي والموقع الإلكتروني للبنك.
- يحصل جمع المدخرين على فرصة الدخول بالجائزة الكبرى حتى لو فازوا بالجائزة اليومية أو الأسبوعية الشهرية.

لمزيد من المعلومات يمكنكم التواصل معنا من خلال:
1700 150 150
BOP WhatsApp
00970 593 666 666

يخضع لشروط الحملة وأحكام البنك